بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

November 2001. Issue No. 226
العدد ٢٢٦، نوفمبر ٢٠٠١م، شعبان - رمضان ١٤٢٢ هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

استقرار الخليج مرتبط بما تتمخض عنه الحرب

يستبعد ان تنفصل تفاعلات الازمة المرتبطة بالارهاب وضرب افغانستان عن استقرار منطقة الخليج وأمنها. فالقضية مرشحة للتصاعد في الاسابيع والشهور المقبلة، خصوصا ان الولايات المتحدة التي تقود الحملة العسكرية ضد افغانستان اكدت مرارا انها دخلت حربا طويلة مع الارهاب، وانها حرب تطول ولا يمكن تحديد موعد انتهائها. وبالتالي أصبح العالم يعيش حالة متواصلة من الترقب والقلق، خصوصا ان التصريحات الامريكية حول الاهداف التي ستشملها الحرب تتغير باستمرار. فهي تارة تقتصر على القاء القبض على اسامة بن لادن، واخرى تتصل باسقاط حكومة طالبان، وثالثة تلمح الى جهات ودول اخرى دخلت في خلافات سياسية او امنية مع الولايات المتحدة. اذن فالعالم يعيش حربا مفتوحة غير محدودة بزمان او مكان، ولا تقتصر على سلاح دون آخر، وليست محكومة بالقوانين التي تحكم علاقات الدول وطرق ادارة صراعاتها مع الآخرين. فمثلا لم تعد الولايات المتحدة تخفي رغبتها في اغتيال اسامة بن لادن برغم قانون سابق يمنع سياسة الاغتيالات. وقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية تنتهج سياسة اغتيال الاشخاص غير المرغوب فيهم حتى أصدر الرئيس فورد في منتصف السبعينات قرارا بمنع تلك السياسة. ولكن السياسيين الامريكيين أصبحوا يتحدثون بوضوح حول اعتقال بن لادن او اغتياله، وهناك الآن قوات امريكية في الاراضي الافغانية تمهد للاجتياح البري الوشيك.

مشكلة الارهاب واحدة من التحديات الخطيرة امام المجتمع البشري، ومع انها ليست ظاهرة جديدة فقد اخذت ا بعادا أكثر خطورة في السنوات الاخيرة. وما حدث في ١١ سبتمبر من استهداف لمركز التجارة الدولي وقتل آلاف المدنيين تطور خطير في اساليب المواجهة بين الفرقاء، خصوصا اذا كان احد طرفي المواجهة لا يمتلك الاسلحة المتطورة لمواجهة خصمه. والخطير في الا مر ان تستهدف حياة الابرياء في خضم الصراع، بدون بذل اي جهد لتجنيبهم مخاطر الصراع. فنمو ظاهرة التطرف يقلق الجميع خصوصا في جوانبها الاخلاقية التي تتهاون جدا بقيمة حياة الانسان، فيصبح ازهاق الارواح امرا عاديا في نظر من يقوم بذلك. وما أبشع صور استهداف الابرياء اينما كانت سواء في نيويورك ام في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ففي الحالين تبدو نوازع الخير في نفوس مرتكبي تلك الاعمال قد تقلصت الى حد تساوي الانسان مع بقية الحيوانات. وهذا ليس من قيم السماء، تلك القيم التي تحترم روح الانسان وتقدسها وتحافظ عليها ولا تسمح بالقتل الا في حالات القصاص امام محكمة عادلة.

ويصعب ايضا القبول بمنطق اقحام الاسلام في عملية الصراع واعتبار اي اعتداء امريكي على جهة او بلد اعتداء على الاسلام. فالقوى البشرية تستهدف بعضها بعضا لاسباب سياسية واقتصادية او حتى ثقافية احيانا، وفي هذه الاحوال لا يصح ربط الهوية الدينية بدوافع مرتكبي حوادث العنف، والا لأصبح تفجير مركز التجارة العالمي مثلا عدوانا على المسيحية، وهو امر لم يقله احد. فالصراع السياسي ظاهرة قديمة في المجتمعات البشرية، وتمثل خطرا حقيقيا على وحدة المجتمع البشري وتفاهمه واحترام بعضه البعض، وهذه قيم تقرها الاديان خصوصا الاسلام الذي يعتبر المنتمين للبشرية متساوين في الخلق والمعاملة. ان انسانية الاسلام لا تجيز اهراق دماء الآخرين سواء مسلمين او غير ذلك. فلقد كرّم الله بني آدم ومنحهم موقعا كبيرا في المسيرة الكونية، وخلق الاشياء من اجل خدمتهم، وطلب منهم بعد ذلك عبادته واطاعته. فمن لم يطع الله فهو عاص وجاحد ومنكر للحسنى، ومن قبل اوامره وعمل بها اصبح محصنا بنفسه وماله وعرضه. وليس من حق احد سلب حياة الآخرين الا في اطار القانون الالهي العادل. اما اشاعة الخوف والرعب في نفوس الآمنين فليس من قيم الاسلام ولا من سجاياه. وما يشعر به المسلمون اليوم من عدوان اسرائيلي على الاراضي الفلسطينية مدعوما بالموقف الامريكي عسكريا واقتصاديا

التتمة ص ٨

○ هيمنت قضية الحرب الامريكية ضد افغانستان على اهتمامات المواطنين. وقد تبلور الموقف الشعبي بشكل مغاير للموقف الحكومي. فهناك شبه اجماع بين جميع فصائل المعارضة البحرينية على شجب اعمال الارهاب وتفجيرات نيويورك وواشنطن، ورفض العمل العسكري الامريكي ضد افغانستان، واعتباره غير مقبول لانه يحدث خارج نطاق الامم المتحدة وبدون ادلة قوية على تورط بن لادن في تلك الاعمال. اما الحكومة فقد شجبت العمل الارهابي الذي حدث في ١١ سبتمبر ولكنها أقرّت العمل العسكري ضد افغانستان. وبسبب موقفها الداعم للسياسة الامريكية فقد أعلنت الولايات المتحدة منح البحرين صفة »الحليف« من خارج دول الناتو، وهي صفة لم تمنح الا لعدد محدود من الدول من بينها مصر والاردن واسرائيل. ولم تعترض الحكومة على خطباء المساجد وأصحاب الاعمدة الذين عبّروا بحرية عن موقفهم من الازمة. كما لم تعترض مسيرة سلمية خرجت احتجاجا على العمل العسكري ضد افغانستان.

○ واصل العاطلون عن العمل ضغوطهم السلمية على الحكومة لتوفير وظائف مناسبة. وعقدت وزارة العمل واللجنة العامة لعمال البحرين عددا من الندوات لمناقشة هذه الظاهرة المقلقة واقتراح الحلول. هذا مع وجود قناعة بان قرار حل ازمة البطالة سياسي بالدرجة الاولى وفنّي بالدرجة الثانية. ولوحظ ان استمرار احتجاجات العاطلين عن العمل أصبح عنوانا للتململ في الاوساط الشعبية خصوصا مغ غياب القرار السياسي المطلوب. ونظرا لاستمرار الحرس القديم ماسكا بزمام الامور فقد تعاطى في اكثر من مرة مع احتجاجات العاطلين بأساليب شرسة أدت الى اعتقال عدد من هؤلاء ظلما. وفي مطلع الشهر الماضي اعتقل خمسة منهم خلال اعتصام بوزارة العمل ولم يطلق سراحهم الا بأمر من سمو الامير.

○ ما تزال جمعية الوفاق الوطني الاسلامية بانتظار قرار الترخيص الحكومي لها بالعمل. وقد مر على تقديم الطلب الرسمي عدة اسابيع برغم ان المسؤولين وعدوا القائمين على الجمعية بان اقرار طلب الجمعية لن يستغرق سوى بضعة ايام. وعقدت الجمعية اجتماعا تأسيسيا ثانيا تم فيه توسعة ادارة الجمعية بانتخاب خمسة اعضاء جدد. وما تزال الجمعية غير قادرة على ممارسة دورها في العمل السياسي بسبب تأخر الاشهار الرسمي. وقد اعطيت جمعيتان سياسيتان اخريان ترخيصا بالعمل.

○ ما تزال الحكومة تصر على رفض السماح بتشكيل اتحاد للطلبة البحرينيين. وكررت الشيخة هند آل خليفة، وكيلة وزارة العمل، رفضها السماح بتشكيل الاتحاد، قائلة ان القائمين على المشروع يجب ان يحصلوا على موافقة وزارة التربية والتعليم، وهو طلب غير مفهوم، سوى انه محاولة لوأد المشروع. فوزير التربية والتعليم، محمد جاسم الغتم، معروف بعدائه للحريات العامة من خلال الاسلوب العسكري لادارته، والتعامل غير الانساني مع الطلبة خصوصا عندما كان رئيسا للجامعة. ويعتبر واحدا من اعمدة الحرس القديم الذي سيطر على البلاد بالحديد والنار خلال الحقبة السوداء.

○ أنهى وفد لجنة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة زيارته الاولى للبحرين بعد مقابلة عدد من المسؤولين والمحامين. وقد احاطت الحكومة الزيارة بالسرية حتى اليوم الاخير وذلك لمنع المواطنين من الاتصال باعضاء الوفد. ويتوقع ان يرفع الوفد تقريرا حول الزيارة للجنة حقوق الانسان. وكانت الحكومة قد رفضت على مدى السنوات السبع الماضية السماح بالزيارة بسبب سياسة الاعتقال التعسفي التي مارستها السلطة لقمع تطلعات شعب البحرين في تلك الفترة.

○ اضطر اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان لتأجيل زيارته الاولى للبحرين بسبب حادثة سير تعرض لها قبل يومين من الموعد المقرر لسفره. وكانت هناك استعدادات كبيرة للاستفادة من اللورد ايفبوري الذي عرف بدفاعه عن حقوق الانسان في العالم، واهتم بقضية البحرين بشكل خاص.

○ بعد انتخاب اعضاء مجلس ادارة جديد لغرفة تجارة وصناعة البحرين، بدأ تقييم مسيرة الغرفة في ضوء العزوف الغريب من قبل الاعضاء عن حضور اجتماعاتها او المشاركة في فعالياتها. وفوجيء الكثيرون بهذه الظاهرة التي أربكت أجواء رجال الاعمال البحرينيين وأظهرت انزعاجاهم من السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة.

الشيخ علي سلمان والاستاذ عبد الرحمن النعيمي يتحدثان حول التجنيس

عقد بمأتم السهلة الجنوبية الشهر الماضي ندوة حول ملف التجنيس بمشاركة كل من الشيخ علي سلمان والاستاذ عبد الرحمن النعيمي. وتخللت الندوة أسئلة حول القضايا المرتبطة بهذه القضية الخطيرة. وكانت كلمة الشيخ علي سلمان كالتالي:

تترك عملية التجنيس العشوائي التي تتم في البلاد آثاراً سلبية على كل مواطن، وبالتالي فإن عملية الوقوف أمام هذه الممارسات هي واجب وطني عام، لا يخص طائفة معينة أو فئة سياسية محددة. وتتجلى للملاحظ الآثار السلبية المباشرة لعملية التجنيس في البحرين.

فلقد ضاعفت هذه السياسة المشاكل المزمنة التي تعاني منها. فالبطالة تراوح مكانها لإن المجنسين من المرتزقة يحتلون وظائف الجيش والداخلية، وهما الوزارتان اللتان تشكلان مخرجا عمليا في الكثير من الدول للتقليل من مشكلة البطالة. كما أن الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين كالصحة والإسكان والتعليم قد ضغط عليها أكثر مما تحتمل من خلال مشاركة المجنسين للمواطنين في هذه الخدمات التي تعاني بالأصل من الكثير من الصعوبات.

مفارقة هائلة في التعامل في إعطاء الجنسية. ففي الوقت الذي تتعقد فيه أمور المواطنين المولودين وهم وآباؤهم، وربما أجدادهم في البحرين، تتيسر عملية تجنيس القادمين الجدد. وإن زيارة واحدة لدائرة الهجرة والجوازات تكشف عن هذه المفارقة.

ان هناك الآن ضرورة للانتهاء من تجنيس المواطنين المحرومين من الجنسية، كما وجه الأمير قبل السادس عشر من ديسمبر لسنة ٢٠٠١. فهذه مسالة محسومة عند كل ألوان الطيف السياسي. ويجب عدم خلط هذه الورقة بورقة تجنيس الوافدين الذين لا تنطبق عليهم الشروط القانونية للحصول على الجنسية البحرينية. فالأرقام التي أعلنتها إدارة الهجرة والجوازات هي محل عدم إطمئنان من قبل الكثير من المراقبين لمسألة التجنيس، خصوصاً أن الواقع الذي يعيشه أبناء البحرين ويلمسونه بعيونهم في المحرق ومدينة حمد وغيرها من المناطق الإسكانية، يثير الشك في هذه الأرقام المتواضعة التي أعلنتها الهجرة. وبما أن المسألة لم تخضع إلى متابعة أي جهة معارضة أو مستقلة فإن هذه الأرقام صادرة من الخصم الذي يقوم بدور الحكم في هذه المسألة.

إن المرحلة الحالية تقتضي أن يكون القانون هو السبيل الوحيد للحصول على الحقوق التي تمنحها الدولة، لكن الواقع العملي في هذه المسألة ومن خلال عينات متعددة تؤكد أن تجاوزاً قانونياً قد حصل ويحصل في مسالة التجنيس. وهذا الأمر في غاية الخطورة لأنه يخدش في شعار دولة القانون والمؤسسات التي ينادي بها الجميع كمرحلة من مراحل عملية الإصلاح التي يقودها أمير البلاد. فشرط مرور خمس عشرة سنة على إقامة العربي، وخمس وعشرين سنة على إقامة الأجنبي، وهو الأمر الذي ينص عليه قانون الجنسية الصادر

والمسألة الأخطر والأهم في ملف التجنيس هي أن استمرار هذه السياسة يخدش ويهدد أهم مكسب من مكاسب المرحلة الحالية، ألا وهي بناء الثقة الوليدة بين الأمير والأسرة وباقي فئات الشعب، فاستمرار التجنيس لا يقره السواد الأعظم من أبناء البحرين من الطائفتين الكريمتين، على أنه نوع من عدم الثقة في البحرينيين كافة لصالح أقوام من غير البحرينيين. وهذه مسألة تعد قاصمة ظهر للبرنامج الإصلاحي برمته. لهذا فإن المعالجة المباشرة من سمو الأمير لهذه المسألة وللشكوك الشعبية العامة حولها مسألة ضرورية وأساسية.

وهنا أقدم بعض المقترحات:

١- إيقاف عملية تجنيس غير البحرينيين من العرب والأجانب حتى عودة المجلس الوطني المنتخب، ليقوم برسم سياسة الدولة في هذا المجال، وبالرقابة على التطبيقات العملية لهذه السياسة، وليتأكد المجلس من تطبيق القانون في هذا المجال.

٢- تشكيل لجنة من مختلف أطياف الطيف السياسي في البحرين، وإعطاؤها صلاحيات التحقيق في هذه القضية، ورفع توصياتها ومقترحاتها بعد انتهاء تحقيقها إلى سمو أمير البلاد للبت.

اما الاستاذ عبد الرحمن النعيمي فقد تحدث عن » ملف التجنيس... ماله وما عليه« قائلا:

هناك عدد من الملفات التي تثير اللغط او الارباك او الغضب والسخط الشعبي، وكانت مصدر قلاقل في الفترة السابقة. وحيث اننا في عهد المكاشفة والانفراج السياسي والحرص على الحوار البناء بين القيادة السياسية والقوى السياسية. وحيث نريد الوصول الى حلول لهذه الملفات الساحنة سابقاً، او نريد تبريد الملفات الساخنة بهدف تحقيق الامن والاستقرار لبلدنا، والتركيز على القضايا التي تهم المواطنين وتحقق المزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فان من الضروري ان تعبر القوى السياسية بوضوح عن كافة الجوانب المحيطة باللف المعني، ومن الضروري اقامة جسور متينة من الثقة بين السلطة والمواطنين من خلال هذه القوى السياسية التي تعبر عنهم، ولعل من هذه الملفات ملف التجنيس.

في البداية، يمكن القول بأن ملف التجنيس هو من الملفات المفتوحة في دول مجلس التعاون الخليجي برمتها، كما انه ملف مفتوح عربياً، ويمكن النظر اليه عالمياً على ضوء الهجرات الكبيرة التي تجرى بين القارات وبين مختلف بلدان العالم، حيث يعيد العالم قولبة قضاياه على ضوء تقاربه او على ضوء الاشكاليات الامنية والسياسية التي يعاني منها.

برزت مسألة الهجرة والتجنيس في منطقة الخليج بعد اكتشافات النفط الكبيرة، والخيرات الكثيرة التي تدفقت، وبدأت حركة العمالة تتزايد بين دول المنطقة (وخاصة من اليمن وسلطنة عمان خلال عهد السلطان السابق سعيد بن تيمور) او من الدول العربية القريبة (مصر وبلاد الشام والعراق) او من الدول المجاورة (ايران والهند والباكستان)

وقد شهدنا بعد الحرب العالمية الثانية، في منطقة الجزيرة العربية وخاصة المنطقة الشرقية والامارات التي خضعت للحماية البريطانية تزايد حركة التنقل والاقامة وازدواجية الجنسية لدى عدد كبير من عرب الخليج وشرق الجزيرة، حيث يحمل الانسان جوازات سفر عدد من هذه البلدان نظراً للترابط القبلي والعشائري والاسري والمذهبي، ومع البدء ببناء اجهزة دولة في هذه البلدان، سواء في المملكة العربية او بلدان الخليج التي خضعت للحماية البريطانية، تم سن قوانين الجنسية في هذه المنطقة، وكان اول قانون للجنسية في البحرين عام ١٩٤١، وجرى ادخال تعديلات عليه حتى السنة الاخيرة. وكان واضحاً ان هناك شريحة من المواطنين سواء كانوا من الاسر الحاكمة او القبائل القريبة منهم يريدون تحديد عدد الناس الذين يحصلون على الامتيازات التي تجلبها عائدات النفط، ومن هنا برزت عندنا مشكلة المواطنين الاصليين او الدرجة الاولى والمواطنين من الدرجات الثانية والثالثة وغيرها، حسب السنة التي حددت على انها السنة الفاصلة، فمن سكن تلك الارض قبل تلك السنة فهو من مواطني الدرجة الاولى، ومن جاء الى البلاد بعد تلك السنة فانه مواطناً من الدرجة الثانية، او الدرجات الاخرى.

وكان هذا التصنيف مهما بالنسبة للسكان الاصليين للمنطقة، بحجة التعويض عن سنوات الحرمان، او بحجة ان الله قد أنعم علينا بهذه الثروة، وعلينا ان نستفيد منها بالدرجة الاساسية قبل غيرها، وتعلقت امتيازات الجنسية بمواضيع للتملك، والامتيازات التجارية والحقوق والواجبات، ولاحقاً المشاركة في الحياة السياسية، سواء في الانتخابات او في مؤسسات المجتمع المدني، وبرزت في هذه المنطقة طبقة المواطنين الاساسيين الذين يمكن تقسيمهم الى فئات اجتماعية، وفئة الوافدين (او ما اطلق عليه الاسياد والعبيد تيمناً بما كان سائداً في اليونان او الرومان في العصور القديمة).

وفي مرحلة الحماية البريطانية، كانت العلاقات مع القارة الهندية قوية، وكان الانجليز يعتمدون على الكوادر الهندية، وعلى فرق اجنبية من البلوش او الباكستانيين لحفظ الامن لعدم ثقتهم بالمواطنين او لعدم انخراط المواطنين في مهنة الشرطة، وحرصت السلطات البريطانية على التقليل من الاعتماد على العرب وعدم السماح بتدفق الهجرة العربية الى المنطقة خوفاً من انتشار الحركات السياسية المعارضة لها، خاصة بعد نكبة فلسطين وانتشار موجة العداء للبريطانيين في هذه المنطقة.

حرص البريطانيون ولاحقاً الامريكان على عزل القضية النفطية عن القضية الفلسطينية، وعزل الاقتصاد عن السياسة، وحيث تحتضن المنطقة اكبر احتياطي نفطي عالمي، فقد كان من المفيد خلق مجتمعات لا تتمتع بالتجانس القومي، وتشكل مجمعاً بشرياً كبيراً من مختلف المصادر لا يضع هذه القضية القومية من اولويات تفكيره، اضافة الى خلخلة البنية الاجتماعية بحيث لاتتشكل حركة سياسية متجانسة قادرة على معارضة سياسات الاسر الحاكمة او الدوائر البريطانية او الاميركية التي تريد ان تكون المنطقة بقرة حلوب او منطقة استثمار لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

حدثت نقلة نوعية كبيرة في المنطقة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ والارتفاع الكبير لاسعار النفط. فقد كان من الضروري خلق البني التحتية لهذه البلدان واقامة مدن عصرية وادخال الخدمات الحديثة، وتدوير عائدات النفط ليس بهدف دمج هذه المنطقة بالسوق العربية، وتزايد تأثيرها العربي، بل كان التفكير الاجنبي معاكس لذلك، فقد كان من الضروري تدوير العائدات النفطية الى الغرب الرأسمالي، وكان من الضروري تلبية احتياجات عدد كبير من بلدان العالم وخاصة تلك المرتبطة بالولايات المتحدة كشرق آسيا، واهمية ان تكون فاتورة نفطها تسدد من خلال التحويلات والارباح التي تحصل عليها شركاتها من منطقة الخليج.

مرة اخرى كان النفط وفلسطين في صلب التفكير لصانعي القرار في المنطقة، وصانعو القرار بالدرجة الاساسية هم الامريكان الذين القوا القبض على عائدات النفط من خلال اللجان المشتركة ومن خلال صفقات الاسلحة ومن خلال سندات الخزينة الامريكية.

حرصت الانظمة وخاصة الصغيرة على اشاعة جو من التقوقع على الذات، واعتبار الآخرين أجانب، وان الامتيازات يجب ان تعطى للمواطنين، وعلى الآخرين ان يخدموا الاسياد، في ذات الوقت الذي يجب تدفيعهم فواتير الخدمات التعليمية او الطبية او الكهرباء والماء وسواها، بحجة التقليل من التحويلات التي تتم لبلدانهم. يمكن القول انه باستثناء البحرين، فان هناك تمييز بين المواطنين والاجانب (بما فيهم العرب) في مسألة الخدمات التي تقدمها الدولة، سواء في التعليم او الصحة او اجور الكهرباء او الماء او الهاتف، وهو موقف تحمد عليه حكومة البحرين، ويعبر عن موقف متقدم في التعامل مع السكان، ولو انه يثير الجدل في الوقت الحاضر وسنتوقف عنده لاحقاً بارتباطه بمسألة التجنيس.

في بعض البلدان الخليجية كانت هناك حاجة ماسة الى العمالة العربية او الاجنبية، وفي هذا الميدان هناك صراع شرس مخفي، لكنه واضح، بين الجاليات العربية او الاجنبية، وبين الجاليات العربية نفسها، ويمكننا ان نلاحظ ذلك بوضوح في الامارات العربية، واذا كانت السنوات الاولى لهذا التدفق لن تثير مشكلة التجنيس، لكن الغالبية الذين يتدفقون على المنطقة يطمحون ان يكونوا مواطنين بحيث يتأمن لهم الاستقرار وتتأمن لهم ولأولادهم الخدمات التي تقدمها الدولة، وتتغير انماط حياتهم وحياة ابنائهم مع مرور الزمن، واذا اعتبرنا ان الاكتشافات النفطية قد مضى عليها قرابة نصف قرن من الزمان، وان الطفرة النفطية قد مضى عليها أكثر من ربع قرن من الزمان، فان العمالة التي تدفقت على المنطقة، غير المنظمة وغير المرتبطة بعقود من شرق آسيا او البلدان الاوربية او الاميركية، فان هذه العمالة تفتش عن مستقر لها، ويمكننا ان نقسمها الى التالي:

١ ـ العرب من بلدان الخليج نفسها، البحريني في قطر او في الامارات او السعودية،..

٢ ـ العرب من خارج المنطقة وخاصة من اليمن والعراق بحكم القرب، ثم العرب من بلاد الشام ووادي النيل او المغرب العربي (حيث جلبت الاسر الحاكمة جنوداً مغاربة او تكاثرت الزيجات من المغرب).

٣ ـ الايرانيين الذين قدموا الى مختلف الامارات في مراحل تاريخية، سواء كانوا من عرب ايران او فرساً او من القوميات الأخرى.

٤ ـ الاجانب الأخرين من القارة الاسيوية او الافريقية وبدرجة اقل من اوربا وامريكا. وحيث لا تزال كافة انظمة الخليج تتعامل مع هذه المشكلة بقلق وحذر، وتصنف المواطنين درجات، وتنظر الى من لم يتمتع بالجنسية من اولئك الذين جاؤوا من عقود من اصول ايرانية بالدرجة الاساسية ومن اطلق عليهم لقب البدون، فان حكومة البحرين قد خطت خطوات كبيرة في ايجاد مخارج لهذه المسائل على النحو التالي:

١ ـ وضعت فترة زمنية للاقامة في البلاد، بحيث يمكنه طلب الجنسية بعدها، فبالنسبة للعرب حددت ١٥ سنة، وبالنسبة للاجانب ٢٥ سنة، اضافة الى امكانية اعطاء الجنسية من قدم خدمات للبحرين ترى الحكومة ان من المصلحة الوطنية اعطائهم الجنسية.

٢ ـ بعد الاصلاحات السياسية التي دشنها سمو الامير بالميثاق الوطني، الغيت اشكال التمييز التي نجدها في قانون الجنسية لعام ١٩٤١ بين المواطنين وبات جميع المواطنين متساويين قانونياً في الحقوق والواجبات.

٣ ـ وعد سمو الأمير بالحل النهائي لمشكلة البدون مع نهاية العام الحالي، واعطيت دائرة الهجرة والجوازات التعليمات الواضحة بتجنيس البدون. بل هذه الاصلاحات، وخلال الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ،١٩٩٤ والتي ارادتها بعض الدوائر وكأن الازمة استهداف خارجي يستخدم الشيعة لتحقيق مكاسب اقليمية، وما جره هذا الفهم الضار من سياسات تمييزية طائفية عمقت الحذر والمخاوف بين المواطنين بعضهم البعض وبين المواطنين الشيعة والسلطة، وبين دوائر السلطة التي بدأت تنظر بقلق الى هذه الخارطة الديمغرافية التي قد تغير موازين القوى. هذه المخاوف التي غذتها الدوائر الاجنبية والعناصر الاجنبية التي ارادت التمسك بمواقعها وخاصة في اجهزة الامن، انعكست سلباً على حقوق المواطنين، وانعكست سلباً على مسألة التجنيس على النحو التالي:

١ ـ ابرزت هذه الدوائر مخاوف من امكانية سيطرة الحركة الدينية الشيعية على المؤسسات الدستورية استناداً الى اتساع القاعدة الشعبية المؤيدة لها، وجرت هذه المخاوف الى تجنيس اعداد من السكان عرباً او غيرهم على ارضية التوازن الطائفي، مما اثار عدم الارتياح لدى هذا القطاع من الشعب.

٢ ـ تم جلب اعداد كبيرة من الاخوة العرب من سوريا والاردن واليمن، لأجهزة الامن والدفاع، ومنحوا الجنسية، ويبدو ان البعض قد استثمر هذه الوضعية لتجنيس اقربائه بحيث خلقت هذه الوضعية موجة من الاستياء وسط المواطنين في مختلف المواقع، والبعض ربطها بالاعباء التي سيسببها هؤلاء

سواء بالنسبة للاسكان او الخدمات التعليمية او الطبية او سواها.

٣ ـ تم تجنيس كثرة من الاخوة العرب من المدرسين وغيرهم على اساس الخدمات التي قدموها للبلاد. هذه الوضعية اثارت اشكاليات بعضها يصرح به علناً، وبعضها يصرح به سراً، فالبعض يرى في هذا التجنيس اخلالاً بالتركيبة الطائفية في البلاد، او الديموغرافية، بحيث يتحول الشيعة الى اقلية، وهذا الرأي ينطلق من موقف ليس صائباً بالكامل، فلا يمكن اعتبار كل شيعي معارض للنظام، بالاضافة الى ان الاصلاحات السياسية والمبادرات الكبيرة التي قام بها سمو الامير قد مسحت كثرة من الجراح، والوعي الوطني لدى المواطنين سواء كانوا من السنة او الشيعة هو ولاء للوطن وتأكيد على هذا الولاء من قبل كافة القوى السياسية. وبالتالي فان الغالبية الساحقة من المواطنين ينظرون باحترام وتقدير واعتزاز الى هذه المبادرات ويرون في التأكيد عليها والدفع باتجاه المزيد من الاصلاحات وخاصة الترجمة الدقيقة لموضوعة المساواة بين المواطنين في كافة المواقع، وخاصة الوزارات التي لا تزال تحكمها الرؤيا الامنية السابقة، ان التخلص من هذه العقلية والتأكيد على حق جميع الواطنين في العمل في كافة المواقع، دون تمييز على اساس الطائفة، وتجريم التمييز على اساس طائفي، سيزيل الاحتقان في النفوس.

هناك توجس لدى بعض الدوائر الحاكمة بان المعارضة قد تسيطر على الشارع، او قد تصل بالاغلبية الى البرلمان، وهذا ما يفسر مخاوف البعض من التعديلات الدستورية ومن وجود مجلسين، بحيث تتمكن الحكومة من تمرير القوانين التي تراها مع وجود اقلية معارضة في البرلمان. الا ان مسألة التجنيس اذا اندرجت في هذا البند، قد تشكل قاعدة شعبية لحكومة، مع العلم بأن المتجنسين لايحق لهم المشاركة في الحياة السياسية (الترشيح والتصويت قبل انقضاء عشر سنوات على منحهم الجنسية، بموجب قانون الجنسية البحريني لعام ١٩٦٣، والمعدل عام ١٩٨١).

وفي الوقت الحاضر، وحيث اننا لا نزال نعيش المرحلة الانتقالية ولا يمكن القول بأننا انتقلنا ١٨٠ درجة بين السلطة والقوى المعارضة، الا ان الخط البياني للعلاقات هو خط تصالحي صاعد، والمخاوف الموجودة لدى السلطة ستضعف اذا اتبعت سياسات صائبة تبني اسس الثقة بينها وبين الناس وخاصة في موضوع المساواة بين جميع المواطنين وعدم التمييز بينهم، وترجمة ذلك يجب ان يتم بحل مشكلة البطالة، التي يمكن ترجمتها بسياسة الباب المفتوح لتشغيل المواطنين في مختلف المواقع، والتخلي كلية عن التفكير الامني في هذا البند، مما سيعمق الولاء الوطني.

اذا كانت الجنسية التي تم منحها مجرد هبة، او على اساس الخدمات التي قدمها الشخص للدولة، خاصة للاشخاص الذين لا يتمتعون بكفاءات تفيد البلاد، وانما يشكل وجودهم في الوقت الحاضر عبئاً على البلاد ويثير اشكالية بين السلطة والمواطنين، فان بالامكان اعادة النظر في هذه الهبات او التخلص من الاجهزة التي لم تعد ضرورية على ضوء استتاب الامن وحل الاشكاليات بيننا وبين اشقائنا الجيران. امام التساؤلات التي أثيرت في الشارع، ومن أجل تهدئة النفوس، اعلنت الحكومة عن الاعداد التي تم تجنيسها، والبلدان التي كانوا ينتمون اليها. وبالرغم من الارتياح الذي خلقه هذا الاجراء السليم، وتمنيات جميع المخلصين ان تكون الارقام مطابقة للواقع، فان المخاوف مستمرة من مسألة التجنيس اما لكون المجنسين يعملون في وزارات لم تفتح ابوابها لكل المواطنين، او بسبب الامتيازات المقدمة لهؤلاء الاخوة والتي يحسدها عليهم المواطنون الآخرون.

وفي هذا الصدد ارى التأكيد على التالي:

١ـ لابد من حل مشكلة البطالة بين المواطنين وتوفير السكن، وايجاد حلول انسانية للعمالة الوافدة.

٢ ـ يجب التأكيد على عروبة هذا البلد، وحق الاخوة العرب في الحصول على الجنسية على ضوء الكفاءات، وهذه مسألة ارى ضرورة مناقشتها في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تتدفق العقول العربية الى هذه المنطقة بدلاً من ان تهاجر الى امريكا او اوربا لتحصل على الجنسية الاميركية بعد ثلاث او خمس سنوات مثلاً.

٣ ـ اذا كانت اشكالية التجنيس متركزة في الجماعات التي وفدت خلال الازمة، وحيث ان التوجه هو اعادة النظر في تركيبة اجهزة الامن والدفاع على ضوء النتائج الايجابية الباهرة التي تحققت بعد الانفتاح السياسي الذي دشنه سمو الامير المفدى، وبعد حل لخلاف مع الاخوة في قطر، فاننا على ثقة مطلقة بأن سمو الامير لن يتوانى عن اعادة فتح هذا الملف على ضوء الرغبة الشعبية التي أكد سموه باستمرار انه يتجاوب معها لتزداد اواصر اللحمة بين القيادة السياسية والشعب، ولتفكيك مكونات اية منغصات بين القيادة السياسية وبين الشعب، ليزداد الالتفاف حول سموه، وليتمكن الجميع من المساهمة بفعالية وعقل مفتوح ودون عصبيات في ايجاد مخارج لكل الملفات الساخنة.

٤ ـ اخيراً يجب الانتباه الى ان الوجود البشري الاجنبي يجب ان ينصهر في الهوية القومية لهذا البلد، مما يتطلب الانتباه الى التركيبة السكانية ومساراتها، فالتجنيس يجب ان يصب في تثبيت الهوية وارتباط البحرين بالوطن الام، حتى لا نجد انفسنا في موقع آخر.

عبد الهادي خلف: سياسة التجنيس تعبر عن هوس أمني

شارك الدكتور عبد الهادي خلف في الندوة التي عقدت في ١٧ اكتوبر بمأتم السهلة الجنوبية حول ملف التجنيس. وفي ما يلي نص هذه المداخلة.

يتفق الجميع على أن الأرقام الرسمية لا تعكس ما تتناقله الألسن وما يعرفه الناس من مشاهداتهم المباشرة سواء في المدن الجديدة أو في سوق العمل وفي الطرق العامة. لا أود اتهام واضعي الأرقام والإحصائيات بالكذب أو التدليس، فلربما هم أيضا لا يعرفون كل ما يجرى، ولربما كان هناك قرار من جهة عليا بالا توضع الأرقام الحقيقية للتجنيس الجماعي بين أيدي الناس. أود أن أشدد أيضا على مخاطر التجنيس هي مخاطر سياسية أكثر مما هي مخاطر سكانية أو ديمغرافية. ففي اعتقادي لا يشكل التجنيس خطرا جديا على التركيبة السكانية بل هو يهدد المستقبل السياسي لبلاد. ويهدد احتمالات استقرارها وتقدمها.

دعوني اضرب لكم مثلا: يبلغ عدد السكان التقديري من المواطنين في بداية هذا العام (٢٠٠١) حوالي ٤٢٥ ألف مواطن. ويتوقع أن يزيد هذا العدد خلال هذه السنة بمقدار يزيد قليلا على ١١ ألف مواطن جديد. واستنادا إلى التقديرات المتوسطة فان عدد المواطنين سيرتفع بعد عشر سنوات بمقدار يزيد على ١٢٠ ألف مواطن جديد. فكما ترون فان الزيادة الاعتيادية في أعداد المواطنين تفوق بكثير كل الأعداد التي يستطيع المتآمرون علينا أن يجلبوها إلى البلاد من سوريا أو من اليمن أو غيرها.

يجب ألا نخاف على التركيبة الديمغرافية من التجنيس الجماعي، فهذه التركيبة ستبقى على ما هي علية طائفيا وأثنيا. ولكن علينا أن نخاف كثيرا من النتائج السياسية لما يجرى من تجنيس جماعي. خوفي يقوم على تقدير المنطلقات السياسية والأيدلوجية التي ينطلق منها القائمون على التجنيس الجماعي وكذلك بسبب ما أتوقعه من نتائج وخيمة على مستقبل الوطن وعلى العلاقات ما بين فئات الشعب.

وهنا لا بد لي من الإشارة إلى أملى أن الأمير حين يحيط بجميع جوانب المشكلة سيتولاها بما تستحقه من اهتمام. ولابد لي هنا من أن أناشده بل أن أتوسل إليه أن يفعل ذلك.

علينا أيتها الأخوات وأيها الاخوة أن نخاف كثيرا. وعلينا أن نحذر القائمين على مشروع التجنيس الجماعي من مغبة ما يفعلون، فلعلهم لا يرون ما نراه، ولعلهم لا يعلمون، فنكون بهذا التحذير قد خدمناهم وخدمنا شعبنا.

لا يخفى عليكم أن مشروع التجنيس الجماعي يرتكز أساسا إلى هوس أمنى ولا أقول هاجس أمنى، غلف البلاد طوال الخمسة عقود الماضية وصبغ العلاقة ما بين المواطنين والسلطة بالصبغة الدموية التي اتخذتها بعض سنوات تلك الحقبة السوداء. وفي ظل ذلك الهوس الأمني تم استجلاب الآلاف من المرتزقة من مختلف أصقاع الأرض، وكان آخر موجات المرتزقة تلك آلتي تم استجلابها من سوريا ومن اليمن عند تأسيس الحرس الوطني، في أوج الانتفاضة الشعبية من أجل إعادة العمل بالدستور.

وما التجنيس الجماعي الذي نحن مبتلون به هذه الأيام إلا نتاج ذلك الهوس الأمني الذي دمر البلاد وقطع أوصال ما بين السلطة والشعب. ولا أراني أبالغ حين أقول بأن إعادة بناء الثقة بين السلطة والشعب تتطلب ليس وقف التجنيس الجماعي فحسب بل يتطلب أيضا معالجة مظاهر الهوس الأمني الأخرى التي تعانى منها أطراف أساسية في السلطة.

يقوم هذا الهوس الأمني على تصورات غير عقلانية ولكنها راسخة بأن السلطة هي سلطة فاتحين، سلطة هي خارج الوطن وفوقه، خارج الشعب وفوقه. ولهذا لا نراها تدرس في مدارسنا أو تصلى في مساجدنا، أو ترتاد نوادينا أو مقاهينا أو تعرف شيئا مما يعانيه المواطن العادى في بحثه عن مسكن أو وظيفة ومستقبل.

وبسبب عزلتها عن الشعب وفوقه رأينا العائلة / السلطة لا تثق في الشعب... ورأيناها ترى أمانها وأمنها ورخائها لا يتحصل إلا بالاعتماد على قوة أجنبية بمن فيهم مرتزقة يتم استجلابهم من بلوجستان والبنجاب وظفار، ومؤخراً من اليمن وسوريا.

يعكس استمرار استجلاب المرتزقة وتجنيسهم استمرار الهوس واستمرار حالة عزلة السلطة / العائلة وانفصالها عن الشعب، فالعائلة ترى أن لها امتيازات مالية واجتماعية وسياسية تمكنت منها منذ فتحها البحرين عام ١٧٨٣م وترى العائلة أنه لابد لها من حماية امتيازاتها حتى ولو تطلب ذلك استمرار سياسة استجلاب المرتزقة وتجنيسهم جماعياً رغم المعارضة الشعبية الواسعة.

يكمن جذر مشكلة التجنيس الجماعي، حسبما أرى، في أمرين. أولهما عدم توفير المناخات الدستورية التي تسهل اندماج العائلة الخليفية في الوطن، وبالتالي تجاهل البديهية الدستورية القائلة بأن النظام الدستوري لا يمكن أن يعطى للعائلة امتيازات خاصة بها لا يتمتع بها المواطنون الآخرون ففي ظل دولة دستورية يتحول الجميع مهما كانت أصولهم إلى مواطنين متساوين في الحقوق التي يكفلها الدستور وفي الواجبات التي يكلفهم الدستور بها. أما الآمر الثاني فهو الاعتقاد الراسخ لدى بعض أطراف العائلة بأن الجميع بمن فيهم شبر ومرهون وألماص وغلوم ولحدان هم أعداء يتربصون بالعائلة، ولهذا فعليها أن تستجير بالأجنبي.

يقلل الكثير من أصحابي ممن لا أشك في حكمتهم ولا في وطنيتهم من أهمية الامتيازات العائلية التي يرتكز عليها، حسبما أرى الهوس الأمني ويرتكز أليها، بالتالي مشروع التجنيس الجماعي. بطبيعة الحال لا أوافق أصحابي على هذا. بل أرى أن أفضل خدمة نقدمها للأمير، لمشروعه الإصلاحي، ولإلى نضال شعبنا وتضحياته، هو التنبية المستمر ألي أن الطريق الدستوري هو الطريق الوحيد الذي يوصل الجميع إلى بر الأمن والأمان والثقة المتبادلة.

ويتطلب سلوك هذا الطريق الدستوري أن يقتنع الجميع بأن الدستور ينص فعلاً على المواطنة الدستورية. وأن هذه المواطنة الدستورية تعنى حقوقا متساوية لجميع المواطنين لا فرق بين خديجة أو عائشة أو رقية. ولا فرق بين شبر وخالد وألماص وغلوم. عندها تنتفي الحاجة إلى استجلاب آلاف المرتزقة وتجنيسهم لحماية لا يقرها دستور البلاد ولاارادة الناس.

لست ضد المطالبة بمزيد من الشفافية فهذا تحصيل حاصل، وهو أضعف الإيمان. لست ضد تشكيل لجنة مستقلة مكونة من ذوى الكفاءة المهنية والالتزام الوطني تتولى دراسة ملف التجنيس الجماعي من ألفه إلى يائه. وتضعنا كما تضع المسئولين الذي لا يعلمون، عن صورة أصل المشكلة ومسارها وتطورها. إلا إني أرى أن الحل الجذري يكمن في التأكيد على الالتزام بالدستور وعلى ما ينص عليه من تساوى الجميع أمام الدولة ومؤسساته، كما هم متساوون أمام الله، لا امتياز لأحد على آخر إلا بعمله.

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ٢٠٠١

٢٨ سبتمبر

● شارك المواطنون يوم امس اخوانهم الفلسطينيين بعدد من الفعاليات بعد ان رفضت الحكومة السماح بمسيرة سلمية بمناسبة الذكرى الاولى لانتفاضة القدس. وفي الليلة الماضية أقيمت صلاة الجماعة بجامع كرباباد بإمامة الشيخ عيسى احمد قاسم وحضرها عدد كبير من المواطنين. وتحدث الشيخ عيسى عن الأنتفاضة وعن موقف أمريكا والأرهاب. وفي جزيرة النبي صالح أقامت جمعية التوعية الاسلامية مهرجانا نوعيا كبيرا من حيث الحضور والمشاركين. وتحدث في المهرجان الذي أقيم بساحة كرة القدم بالمنطقة كل من الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والسيد ابراهيم كمال الدين والدكتور عبد الواحد الشهابي رئيس جمعية التوعية الاسلامية التي نظمت المهرجان. وكانت هناك مسرحية مؤثرة وأناشيد تخللتها الموسيقى والتصويرات الحزينة، كما كانت هناك مداخلة عبر الهاتف من قبل السيد رمضان شلح، الامين العام لحركة الجهاد الاسلامي بفلسطين، أشاد فيها بالمهرجان وبدعم شعب البحرين. وكان المواطنون يتطلعون للمشاركة في المسيرة التي كان مقررا لها ان تخرج هذا اليوم ولكن منعتها الحكومة.

● ومن جهة اخرى وجهت دعوة للعاطلين عن العمل من الخريجين الجامعيين لحضور اجتماع قريب لتشكيل لجنة تمثلهم امام السلطات . وهناك اكثر من ٥٠٠ من هؤلاء عاطلون عن العمل منذ تخرجهم، ومضى على تخرج بعضهم عدة سنوات.

● وفي هذااليوم أعلن عن إشهار جمعية الأكاديميين، وقبلها اعلن عن اشهار جمعية العمل وجمعية الوفاق وجمعية المنبر، ويقول البعض أن التحرك في سبيل ان تتحرك الجمعيات شيء جيد ولكن ما يبعث على القلق ان الحكومة لم توضح بعد مدى قانونية هذه الجمعيات. فالمادة ١٨ من قانون الجمعيات التي تمنع اي نشاط سياسي للجمعيات، لا تزال قائمة ولم يصدر أمر اميري بالغائها، مما يربك الوضع في قانونية الجمعيات وسهولة الغائها.

● كما تم هذا اليوم تعيين الصحافي عيسى الشايجي رئيسا لجمعية الصحافيين بالتزكية لجمعية الصحفيين. وقد أكدت طريقة التعيين ما ما قاله الصحافي على صالح في عموده قبل بضعة ايام بان الدعوة للاجتماع غير ناجحة واعتمدت على اغراء الاعضاء ومحاولة دفع الاشتراك عنهم لحضور الاجتماع. وهذا يعني غياب القناعة لديهم بجدوى الحضور، وانه لن تكون هناك فرصة لفوز غير بعض الاشخاص المعروفين سلفا.

● وعلى صعيد آخر منع عدد من المنتمين الى رابطة المشجعين الرياضيين من مصاحبة منتخب البحرين في مباريات كأس العالم على أساس طائفي. وقال احد المستبعدين بانه قام بمصاحبة فريق البحرين في مباراته في ايران والرياض. ولكنه ابعد من مصاحبة الفريق في مباراته القادمة في بغداد يوم الجمعة القادم. و عند استفساره قيل له بان الذين استبعدوا لهم سوابق تتعلق بأمن الدولة و لذلك لم توافق عليهم وزاره الداخلية. ولوحظ وجود تمييز غير مبرر بين اعضاء الجمعية.

● ويسود الاجواء حالة من القلق بسبب توجه الحكومة لاعطاء مجلس الشورى المعيّن دورا تشريعيا في دورته التي تبدأ يوم الثلاثاء المقبل. وذكرت صحيفة «اخبار الخليج» الرسمية ان هناك توجها لاحالة مسودات المشاريع المهمة التي تعدها لجنة الميثاق ومشروع قانون الانتخابات البلدية وغيرها من مشروعات القوانين الرئيسية الجديدة مثل قانون الصحة وقانون الجمعيات وقانون العمل الى مجلس الشورى. وكان المواطنون يأملون في الاسراع بانتخاب المجلس الوطني واعادة العمل بدستور البلاد وعدم اضاعة الوقت في مثل هذه الخطوات العقيمة.

١ أكتوبر

أثارت احصائية نشرتها وزارة العمل قلقا بالغا لدى المواطنين وتساؤلات حول مدى جدية الحكومة في علاج مشكلة البطالة والقضاء على اسبابها. فقد ذكرت الاحصائية ان الوزارة اصدرت خلال السنوات الخمس الماضية ٩٢ الف تصريح لاستقدام عمال اجانب و ١٠٠ الف تصريح لاستقدام خدم منازل. وشهد العام ٢٠٠٠ ارتفاعا ملحوظا في اصدار تصاريح العمل الجديدة للاجانب، حيث اصدرت ٧٣٠,٢٣ تصريح. جاء ذلك في وقت تشهد البلاد فيه ازمة بطالة خانقة في صفوف المواطنين. وذكرت ارقام اخرى ان اعداد العمال الاجنبية السائبة (فري فيزا) بلغت اكثر من ٥٠ الف عامل حسب الاحصاءات الرسمية. واغلب هذه العمال جلبها اشخاص نافذون في الدولة.

● طالب فيصل فولاد الممثل العمالي بمجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بزيادة المعاش التقاعدي وتطبيق نظام القروض المسيرة للعمال البحرينيين المؤمن عليهم في الهيئة وفرض الحماية الاجتماعية للعمال البحرينيين وخصوصا ذوي الرواتب المتدنية الذين لا تتجاوز رواتب أغلبهم ١٢٠ دينارا في الشهر.

● ومن جهة اخرى رفعت اللجنة العامة لعمال البحرين مشروع قانون النقابات العمالية الى ولي العهد رئيس لجنة تفعيل الميثاق، وستقوم اللجنة العامة خلال الشهور المقبلة بالتحضير للنقابات العمالية في القطاعين الخاص والحكومي والاعداد للمؤتمر العام لتشكيل الا تحاد العام لعمال البحرين. وكانت اللجنة قد عرضت المشروع على محامين بحرينيين للتأكد من قانونيته قبل رفعه الى السلطات.

● وعلى صعيد آخر لاحظ المواطنون اللفتة الانسانية من جانب سمو الامير عندما أمر برد الاعتبار الى احد المواطنين كان قد تعرض لتحقيق أمني «بطريق الخطأ» ثم ثبت خلو ساحته مما نسب اليه. وكان المواطن يوسف عبد الرحيم ملا ابراهيم، ٣٧ عاما، من سكان مدينة حمد قد استدعي في ١٩ يوليو الماضي من قبل وزارة الداخلية وتعرض لمعاملة غير لائقة من قبل جهاز الامن الذي ما يزال يدار من قبل عناصر الحرس القديم. وبعد التحقيق معه فترة طويلة في مركز مدينة حمد ومركزسترة وام الحصم، أخلي سبيله وهو في حالة نفسية سيئة. وكتب هذا المواطن رسالة الى سمو الامير مشتكيا اليه ما تعرض له على ايدي ذلك الجهاز الذي لم يطرأ عليه اي تغيير حتى الآن، فاستدعاه سمو الامير الى قصره واستمع الى قضيته وأمر بالتحقيق فيها. كما أمر بأن يؤدي هذا المواطن واسرته مناسك العمرة على نفقة سموه. هذه اللفتة الكريمة تعكس رغبة في اظهار وجه انساني للحكم في البحرين، وهو هدف نبيل. ولكي تكتمل المهمة، يتطلب الامر التعاطي مع جهاز الامن الذي كان العمود الفقري لسياسات القمع على مدى ربع قرن، بطريقة متحضرة، وذلك باعادة بنائه على اسس تتناسب مع بنود دستور البلاد والمعايير الدولية. فالخطوة الاميرية ساهمت في تخفيف شعور هذا المواطن بالغضب والاهانة ولكنها لم تصل الى حد اصلاح اكبر جهاز قمعي بمنطقة الخليج. وما يزال رموز هذا الجهاز الذي يديره البريطاني، دونالد برايان، وهو معذب معروف لدى ابناء البحرين، منتظمين في مكاتبهم يسعون لتخريب المشروع الاصلاحي لسمو الامير.

● ومن جهة اخرى وجه ابناء المرحوم محمد حسن علي نظام الذي توفي في دبي بعد ان قضى ٤٠ عاما في المنفى نداء الى المسؤولين في الدولة للسماح لهم مع امهم للعودة الى البحرين. ودفن الفقيد في دبي بعيدا عن وطنه بعد ان رفضت مناشداته المتعددة بالسماح له بالعودة.

٣ اكتوبر

● في تطور خطير قامت قوات الامن يوم امس باعتقال خمسة من المواطنين الباحثين عن العمل، ولم تطلق سراحهم الا بأمر من سمو الامير. حدث ذلك خلال تجمع للباحثين عن العمل بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تدخلت على اثره قوات الامن والشغب. وقام ضابط اردني بضرب بعض المواطنين، وحدثت مشادات عندما طالب المجتمعون مقابلة وزير العمل لمناقشة اوضاعهم التي لم تتحرك حتى الآن، اعتقل المواطنون المذكورون على اثرها. وعقد الباحثون عن العمل في وقت لاحق من يوم امس اجتماعا بجامع الامام زين العابدين بمنطقة بني جمرة لمناقشة الامر. وحضر الاجتماع ثلاثة ممثلين عن اللجنة العامة لعمال البحرين وثلاثة عن لجنة مساندة الباحثين عن العمل وممثل عن الجمعية البحرينية لحقوق الانسان. وبعد انتهاء الاجتماع أصدر الباحثون عن ا لعمل بيانا ذكروا فيه القرارات التي توصل اليها المجتمعون ومنها مايلي: عقد اجتماع واسع للباحثين عن العمل خلال اسبوعين، ان يتم التنسيق بين لجنة تمثل الباحثين عن العمل واللجنة العامة لعمال البحرين بمتابعة عمليات التوظيف مع الجهات المعنية ومتابعة شكاوى مستحقي المعونة الاجتماعية، عدم التجمع والتجمهر امام وزارة العمل. وتم تشكيل وفد مشترك من الباحثين عن العمل واللجنة العامة لعمال البحرين للاتصال بالصناديق الخيرية لعقد الاجتماع الموسع وهم: علي اكبر عبد الله حمرة، محمد منصور علي نعمة، محمد عمران حسين الجمري، ومن اللجنة العامة كل من: عبد الغفار عبد الحسين عبد الله، عبد الله محمد حسين واحمد عبد الحسين الخباز.

● ومن جهة اخرى اصدرت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية بيانا صحافيا ذكرت فيه ان الجمعية انتخبت كلا من الاستاذ عبد الوهاب حسين لرئاسة للجنة التحضيرية للجمعية وناطقا رسميا لها، والشيخ علي سلمان نائبي للرئيس، والاستاذ جواد فيروز، امينا للسر، والمهندس عبد الجليل خليل للعلاقات العامة والاعلام. وفي الاجتماع التأسيسي الثاني للجمعية الذي عقد الاسبوع الماضي انتخب خمسة اعضاء جدد للجنة التحضيرية هم الشيخ علي سلمان، د، عبد الجليل السنكيس، الشيخ حسين الديهي، السيد مجيد عبد النبي والاستاذ عبد الامير العرب، بالاضافة الى الاعضاء الذين انتخبوا في الاجتماع الاول وهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والمهندس جواد فيروز والدكتور نزال البحارنة والمهندس محم دجميل الجمري والمهندس عبد الجليل خليل والاستاذ تقي الزيتر والاستاذ نزار القاريء.

● واعلنت جمعية العمل الوطني الديمقراطي عن انتخاب اول مجلس ادارة لها برئاسة المهندس عبد الرحمن النعيمي، والدكتورة منيرة فخرو، نائبا للرئيس، والاستاذ عبد الله جناحي، امينا للسر، والاستاذ حسين قاسم، امينا ماليا، والاستاذ علي صالح رئيسا للجنة الاعلامية وناطقا رسميا، والاستاذ ابراهيم كمال الدين رئيسا للجنة العضوية، والاستاذ حمد أبل رئيسا للجنة الاقتصادية، والاستاذ عبد الله مطيويع، رئيسا للجنة الجمعيات الاهلية. وفي الوقت نفسه وافقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعلية على طلب إشهار جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي وجمعية المنتدى وجمعية المقاولين وجمعية اصدقاء البيئة.

● وفي خطابه امام مجلس الشورى تحدث سمو الامير عن الوضع السياسي في البلاد مشيرا الى التطورات التي حدثت خلال العام الماضي «في اطار الميثاق الوطني»، وتطرق الى السمات العامة لمشروعه الاصلاحي بدون الخوض في التفصيلات. وهناك رغبة شعبية واسعة في الاسراع باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني على اساسه وعدم تغيير الدستور خارج الآليات التي نصت عليها بنوده.

٥ اكتوبر

● كرر خطباء المساجد هذا اليوم التعبير مواقفهم الرافضة للارهاب وكذلك لأي عمل عدواني ضد المسلمين. وناشد الشيخ عيسى احمد قاسم حكومات الدول الاسلامية بعدم دعم اي عدوان ضد افغانستان او غيرها. وتطرق كذلك الى المجازر التي يتطرق اليها الفلسطينيون على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلية، معبرا عن حالة الغضب التي تعم العرب والمسلمين بسبب استمرارها، وحالة الصمت الرسمي العربي. وطالب الحكومة بجدية اكبر في التعاطي مع قضية العاطلين عن العمل وقال اننا اذا كنا نريد الاستقرار فلا بد من حل هذه المشكلة التي أصبحت تقلق الجميع. وتطرق الشيخ عبد الامير الجمري الى الازمة السياسية وادان الارهاب. لكنه لاحظ ان «السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية لا

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ٢٠٠١

تهتم من قريب او بعيد بمصالح الامة الاسلامية، وتغض الطرف بل وتساند الدولة الارهابية... اسرائيل التي لم تعترف بالقرارات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة وتواصل ارهابها وقمعها لأهلنا في فلسطين». وانتهى الى القول: «لسنا ضد احد ونمد يدنا الاسلامية للتعاون مع الجميع من اجل عالم متحضر بعيد عن لغة العنف والارهاب، وسوف يتحقق هذا الامر فيما لو التفت الساسة الامريكيون لنهجهم الخاطيء في ما يتعلق بقضايا العالم الاسلامي». وتطرق خطباء الجمعة الآخرون لهذه القضايا بأساليبهم الخاصة، بحيث اصبح المناخ العام رافضا للعدوان العسكري ضد المسلمين.

● وفيما استمرت الاحتفالات الشعبية بمناسبة مولد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام في مناطق البلاد، كانت قضايا المسلمين حاضرة في كلمات المشاركين بشكل واضح. وفي الليلة الماضية تطرق الشيخ عبد النبي علي القافود للأزمة السياسية القائمة في العالم، وقال ان المسألة ليست مسألة طالبان بل تتعلق بالمنطق والقانون. فاذا كانت هناك ادانة لفرد او مجموعة فانها تحاكم امام القضاء المحلي، ولا يحق لامريكا او غيرها القيام بذلك او بأي عدوان عسكري.

● ومن جهة اخرى بعث السيد حسن جمّام الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تأييده لمشروع قانون النقابات العمالية الذي طرحته اللجنة العامة لعمال البحرين. وقال انه يتطابق مع اتفاقيات العمل الدولية والعربية. وأشاد بالتاريخ النضالي لعمال البحرين منذ الثلاثينات مؤكدا ان اتحاد عمال البحرين سيكون رافدا مهما للحركة العمالية العربية بعد تأسيسه، وسيحصل على دعم وتأييد الاتحادات العربية والدولية.

● وعلى صعيد آخر اصيب المواطنون بالحيرة من تصريحات الدكتور جمال فخرو، النائب الاول بمجلس الشورى المعيّن في الجلسة الافتتاحية للدورة الحالية، بان المجلس سوف ينظر في قانون المجلس البلدي. وقال بان الحكومة ستحول القانون الى المجلس قبل نهاية العام لمناقشته واقراره. ويعد هذا خرقا واضحا للدستور الذي ينص على ان اصدار القوانين والتشريعات من اختصاصات المجلس الوطني المنتخب وليس مجلس الشورى المعيّن.

● كما استغرب المواطنون من قيام وزار ة العمل بتشويه حقيقة الاحداث التي وقعت بمبنى الوزارة يوم الثلاثاء الماضي. فقد وصفت الباحثين عن العمل الذين كانوا يطالبون بحقهم في العمل وفق نصوص دستور البلاد بانهم «مجموعة من المشاغبين الذين ضربوا الشرطة وكسروا المعدات وخرقوا النظام». هذه الاتهامات ليست جديدة على وسائل الاعلام التي توجهها في اغلب الاحيان وزارة الداخلية، فقد كررتها في السابق عندما كان المواطنون يطالبون بحقوقهم الدستورية المشروعة خلال الحقبة السوداء.

● وفي تطور آخر علم ان مريم آل خليفة، التي تزوجت قبل عامين من جندي بقوات المارينز الامريكية وهربت معه من البحرين عادت الى البلاد، وقالت الصحيفة ان الفتاة تريد الطلاق من جيسون جونسون، حسب ما نقلته صحيفة لوس أنجلز تايمز الامريكية. وقالت ان من اسباب الخلاف بينهما ان الفتاة كانت تطلب منه البحث عن وظيفة بينما كان يسعى لمواصلة دراسته، وان عائلتها كانت قلقة على سلامتها بعد موجة الاعتداءات على العرب والمسلمين.

٨ اكتوبر

● يسود الاوساط الشعبية شعور عام بالاستياء من بلوغ الازمة بين امريكا وافغانستان الى حد الانفجار العسكري، وهناك مطالبة بالوقف الفوري لاعمال العنف والعنف المضاد، لمنع تفاقم الازمة وخروجها عن السيطرة. فالارهاب يتفاقم في ظروف التوتر السياسي والعسكري وشعور احد الطرفين بعدم قدرته على المواجهة مع الخصم في حرب تقليدية. وهناك شجب عام لاعمال الارهاب التي تطال المدنيين الابرياء، وللاعتداءات العسكرية خارج اطار الامم المتحدة. وكان بالامكان جعل الحرب ضد الارهاب اكثر فاعلية لو كانت في اطار قرارات من الامم المتحدة وبمشاركة دول العالم، وتقوم على اساس ازالة الاسباب التي تشجع على هذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع البشري، ومنها الظلم السياسي كما يحدث في الاراضي المحتلة على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلية

● وعلى صعيد التطورات المحلية، أصرّت الشيخة هند آل خليفة، الوكيلة المساعدة للشؤون الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية على رفض طلب تأسيس اتحاد الطلبة البحرينيين. جاء ذلك خلال اجتماع عقد بالوزارة يوم السبت الماضي بينها وبين ممثلين عن المتقدمين بطلب تأسيس الاتحاد وهم حسن مبارك، زهراء السيد هاشم، حوراء احمد، محمد مطر، السيد صادق العلوي، ونادر المتروك. وحضرت الاجتماع ايضا مسؤولة قسم الجمعيات الاهلية بالوزارة، بدرية الجيب. وبعد ان طرح ممثلو الطلبة وجهة نظرهم حول ضرورة تأسيس الاتحاد، ادّعت الوكيلة بان الوزارة لا تستطيع اعطاء الترخيص بدون تزكية او موافقة وزارة التربية، وطلبت من الطلبة الذهاب الى وزارة التربية لشرح وجهة نظرهم، لكنها رفضت اعطاءهم رسالة بذلك. وهناك استغراب كبير من موقف الشيخة هند آل خليفة من هذا الطلب المشروع، وما المنطق الذي يحكم القول بضرورة موافقة وزارة التربية؟ فاذا كان لدى الدولة توجه للسماح بالنقابات المهنية فما معنى اشتراط موافقة هذه الوزارة او تلك؟ خصوصا ان وزير التربية والتعليم ليس معروفا بديمقراطيته وتأييده للحريات العامة.

● وفي تطور آخر تم انتخاب لجنة لتمثيل الخريجين العاطلين عن العمل، وذلك في مؤتمر عقد يوم السبت الماضي بصالة شهرزاد بمنطقة جنوسان. وانتخب ا لحاضرون اعضاء اللجنة وهم: جعفر العصفور، خديجة احمد المتغوي، أسامة السبع، السيد احمد العرادي، نعيمة عبد الله حسين، حسين عباس عاشور، وهدى الله الصلب. وسوف تواصل لجنة دعم العاطلين فعالياتها بالتعاون مع الجهات الرسمية والاهلية، وسوف تجتمع اللجنة في الايام القادمة لتحديد سياسة علمها والتسنيق مع الجهات المعنية.

● ومن جهة اخرى ستقوم لجنة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة بأول زيارة للبلاد في الفترة ٢٠ – ٢٤ اكتوبر الحالي. وكانت الحكومة قد رفضت مرارا زيارة وفد من هذه اللجنة خلال الحقبة السوداء عندما كان قانون امن الدولة السيء الصيت مفروضا على الشعب، والسجون مليئة بأبناء البحرين الابرياء. وسوف تعقد اللجنة اجتماعات مهمة مع الوزارات المختصة مثل الداخلية والعدل. كما ستزور السجون وتطلع على القوانين والاجراءات القضائية، وتقابل الجمعيات المعنية. وبعد انتهاء الزيارة سترفع تقريرها الى لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة. وهناك مناشدة للمواطنين، خصوصا ضحايا الاعتقال التعسفي، بالتعاون الكامل مع اللجنة اذا طلبت منهم ذلك.

● وعبّر نشطاء حقوق الانسان عن اسفهم لعدم تمكن اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، من القيام بزيارته للبحرين التي كانت مقررة يوم امس. ويعود ذلك لعارض صحي ألمّ به يوم الخميس الماضي. وقد أجريت للورد ايفبوري يوم امس عملية جراحية ناجحة، ويتوقع بقاؤه في المستشفى حوالي اسبوعين. ويأمل هؤلاء ان تتحقق الزيارة في اقرب فرصة بعد تأجيل استمر سبع سنوات بسبب رفض الحكومة المتواصل.

هذا وستنظم اللجنة العامة لعمال البحرين بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ومقره بروكسل ندوة حول البطالة ودور الشركاء الا جتماعيين وذلك خلال الفترة ٢٠ – ٢٤ اكتوبر. وستشارك الجمعيات الاهلية وممثلو العمال وممثلو العاطلين وغرفة تجارة وصناعة البحرين ووزارة العمل والصحافة وستصدر في نهاية الندوة توصيات ترفع الى الحكومة.

● وقد رفضت الحكومة السماح بعودة ابناء المرحوم محمد حسن علي نظام الذي توفي الشهر الماضي في المنفى. وذكرت ادارة الهجرة انهم ووالدتهم «ايرانيو الجنسية»، مستندة على جوازات تقول انها صدرت في ١٩٨٦ في دبي، في حين ان المرحوم أبعد من البحرين في ١٩٦١ خلال الانتداب البريطاني ومعه جواز سفره البحرين، مع مجموعة اخرى من المناضلين. ويمكن ملاحظة التناقض الواضح في تعامل ادارة الهجرة والجوازات مع هذه القضية وسياسة التجنيس الواسعة التي يعطى بموجبها مرتزقة اجانب مع عائلاتهم جوازات سفر بحرينية..

١٠ اكتوبر

لوحظ في الايام الاخيرة تشدد العقيد البريطاني ديفيد داربي، مسؤول الامن بمطار البحرين الدولي في معاملته الموظفين البحرينيين وذوي الجنسيات الاسلامية، وأصبح يمارس سياسة الترهيب والتهديد متذرعا بالاجراءات الامنية لمواجهة الارهاب. وطلب من بعض الموظفين حلق لحاهم وعدم التطرق للعمل العسكري الموجه لافغانستان، وعدم اظهار التعاطف مع شعبها. وقال احد موظفي الشركة ان هناك مراقبة دقيقة لتحركات الموظفين، وشعورا عاما بحالة من الحصار يفرضها عليهم هذا المرتزق.

● ومن جهة اخرى هناك عزوف كبير من قبل اعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين تجاه انتخابات مجلس الادارة المزمع اجراؤها في نهاية هذا الشهر. هذا برغم تشكيل عدد من القوائم الانتخابية من قبل المرشحين. يعود هذا العزوف لعدد من الاسباب من بينها تهميش الحكومة لدور الغرفة والتاجر البحريني وعدم دعمه والسعي لسلب استقلاليته وتقليص صلاحياته. وما تزال انعكاسات السياسات التجارية التي مورست خلال الحقبة السوداء تلقي بظلالها على الساحة، خصوصا حالة الجشع التي انتشرت في اوساط اصحاب القرار السياسي وسعيهم المستمر لمضايقة المواطنين في ارزاقهم. وهناك دعوات متواصلة لمنع ذوي المناصب الحكومية المتقدمة من ممارسة اي عمل آخر خصوصا التجارة. ولوحظ ايضا ان الاجتماع الثاني للجمعية العمومية للغرفة كان ضعيفا ولم يحضره سوى ٥٠ عضوا فقط من خمسة آلاف عضو مسدد للاشتراك، ومن اجمالي سبعة آلاف عضو مسجل بالغرفة. وجاء هذا الاجتماع بعد تأجيل الاجتماع الاول بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني للأعضاء. واشتكى بعض الاعضاء التابعين لقطاع المقاولات بان الغرفة لم تقم بالدور اللازم لمعالجة مشكلة المقاولين ومساندة قضاياهم، في حين ان بعضهم يتعرض حاليا لحالات من الافلاس. وأشار البعض الى عدم فاعلية الغرفة في مواجهة ازمة البطالة او سياسة بحرنة الوظائف.

● وفي اطار البحث عن حلول لمشكلة البطالة التي ازدادت حدة في الشهور الاخيرة، رفع السيد فيصل فولاد عضو المجلس الاعلى للتدريب مذكرة الى وزير العمل، تضمنت عددا من الاقتراحات. ومن هذه الاقتراحات انشاء صندوق اجتماعي للتنمية للتعامل مع مشكلة البطالة ووضع خطة سريعة لاحلال البحرينيين محل العمالة الوافدة، وتفعيل البند الخاص للتأمين ضد البطالة في الهيئة العامة للتأمينات وهيئة التقاعد، وتشجيع الاحالة المبكرة على التقاعد في الحكومة والقطاع الخاص.

● وعلى صعيد آخر أكد السيد خوان سومافيا، مدير عام منظمة العمل الدولية، في لقائه مع رئيس ونائب رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين عن دعم المنظمة لتحول اللجان العمالية الى نقابات تضمن للعمال البحرينيين حقوقهم التي نصت عليها الاتفاقات الدولية. جاء ذلك خلال الزيارة التي يقوم بها للبلاد والتي وقّعت خلالها دول مجلس التعاون اتفاقية مع منظمة العمل الدولية. وقد تشاور مبعوث المنظمة الدولية مع المسؤولين الخليجيين حول سبل الارتقاء بالحقوق والمباديء الاساسية في العمل وتطبيق معايير العمل الدولية وتطبيق مفهوم العمل اللائق.

١٢ اكتوبر

● ما تزال قضية العاطلين عن العمل تشغل بال المواطنين، وتدفع ممثليهم لبذل المزيد من الجهود لحل الازمة. وهناك تباين في مشاعر العاطلين عن ال عمل وذويهم. فمن جهة استقبل قرار توظيف بضع مئات من المدرسين بوزارة التربية والتعليم ارتياحهم ودفعهم الى التفاؤل بحل مشكلة البطالة. ومن جهة اخرى فان تلكؤ الحكومة في اتخاذ قرار بتقليص ال

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ٢٠٠١

عمالة الاجنبية يمثل عقبة امام توظيف آلاف العاطلين عن ال عمل في القطاعات المختلفة. وقد وزعت لجنة التضامن مع المدرسين الباحثين عن العمل هذا اليوم بيانا رحبت فيه بتوظيف اكثر من ٥٠٠ مدرس، وطلبت من الباقين الاتصال بمن يعنيهم الامر لمتابعة مسألة التوظيف. وقد تطرق عدد من أئمة الجمعة هذا اليوم الى قضية العاطلين عن العمل وحثوا الحكومة على القيام ببعض ا لاجراءت لتوظيف اكبر عدد منهم، واعتبروا ذلك احدى وسائل استقرار الاوضاع في البلاد. وكان الشيخ عيسى احمد قاسم من بين الذين تطرفوا لهذه القضية. وكان وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي قد اجتمعوا هذا الاسبوع في البحرين في دورتهم الثامنة عشرة وقرروا توفير فرص عمل لمواطني دول المجلس ووضع معايير ثابتة لعمال دول المجلس على اساس اتفاقات منظمة العمل الدولية، وكذلك برامج للتدريب المهني.

● وعلم من جهة اخرى ان عناصر جهاز الامن ما زالت تواصل متابعة بعض الرموز السياسية والدينية لاسباب غير معروفة. فمثلا شوهد في الايام الاخيرة عدد من هؤلاء وهم يتابعون تحركات الشيخ جاسم الخياط من منطقة البلاد القديم. وقبل ذلك كانت تلك العناصر تختار بشكل منتظم الاشخاص الذين تنوي متابعتهم لفترة معينة لاشعارهم باستمرار الاساليب القمعية التي مورست بحق ابناء الشعب خلال الحقبة السوداء. ولم تعرف الجهة التي أصدرت أوامرها لهذه العناصر للقيام بذلك، ولكن المعروف ان الحرس القديم ما يزال يسيطر على اهم مفاصل الدولة ومنها جهاز الامن الذي أسسه البريطاني السيء الصيت ايان هندرسون والذي يديره الآن الكولونيل دونالد برايان.

● وما يزال الغموض يلف قضية قيام شخصين باقتحام احد المنازل بمنطقة القضيبية للتفتيش بدعوى البحث عن قنبلة. وكان هؤلاء الشخصان اللذان قالا انهما من قسم التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية قد ذهبا الى المنزل للتفتيش في ظروف غامضة. وقال مسؤول بالوزارة ان تحقيقا يجري لمعرفتهما، وان هناك عددا من المتهمين قيد التحقيق. وهناك مطالبة بالكشف عن القضية وملابساتها، وما اذا كان هذان الشخصان موظفين فعلا بوزارة الداخلية ام انهما يعملان لصالح جهاز مخابرات اجنبي.

لوحظ ازدياد نشاط المرأة البحرينية في الفترة الاخيرة بعد ان خفت الضغوط السياسية. وجاء اشهار جمعية المستقبل النسائية في مطلع هذا الشهر ليؤكد هذه الظاهرة، وليعطي زخما ميدانيا للعمل النسوي في البلاد. وقد انتخب من بين الـ ٣٣ عضوة مؤسسة مجلس ادارة من ١١ عضوا برئاسة الدكتورة شعلة شكيب. وطرحت الجمعية عددا من الاهداف النبيلة التي تهدف للنهوض بواقع المرأة وتنمية روح المواطنة الواعية وتنمية الملكات والقدرات الابداية وتنمية روح العمل التطوعي والمشاركة في تنفيذ المشروعات المتعلقة بمشاركة المرأة في المجتمع. وأعلنت الجمعية عن مشروع واسع للعمل الاجتماعي يتضمن فعاليات اجتماعية وثقافية وخيرية. ويتوقع مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية التي ما تزال قيد الدراسة ولم يحدد موعد اجرائها بعد، وكذلك في الممارسة السياسية عبر المجلس الوطني اذا تحققت مطالب الشعب.

١٥ اكتوبر

● أشار سمو الامير الى عدم ممانعته من قيام احزاب سياسية اذا ارتأى المجلس النيابي المنتخب ذلك. جاء ذلك خلال لقائه مع جمعية الصحفيين البحرينيين. وقال انه لن يعارض المجلس المنتخب اذا أقرّ مبدأ تشكيل احزاب سياسية واشترط ان لا تبنى الاحزاب على اسس طائفية. وقال ان هناك ثلاث قضايا اعتبرها ثابتة ولا يمكن ان تمس وهي ان البحرين دولة عربية اسلامية، وان نظام الحكم فيها وراثي، وان لامير البلاد ان يرى شكل المملكة التي يحكمها. اما باقي البنودا لاخرى المتعلقة بالدستور فجميعها قابلة للتغيير والتطوير. لكنه أشار الى احتمال تغيير الدستور خارج اطار المادة ١٠٤ قائلا انه ليس كتابا سماويا منزلا، وان واضعيه انطلقوا من الظروف التي كانوا يعيشون فيها آنذاك: «ان الدستور الذي بين أيدينا اليوم، نحن من صنعه، ونحن من يستطيع تغييره، فهو، على ما له من أهمية ومكانة، ليس كتابا منزلا، وان البشر الذين اختطوه قد راعوا فيه ظروف وملابسات الفترة التي وضع فيها هذا الدستور». وهناك ترحيب عام بمبدأ السماح بتشكيل احزاب سياسية لا تكرس الطائفية، مع تحفظ على اية اشارة لانتهاك دستور البلاد. فتغيير الدستور مبدأ مقبول بشرط ان يكون وفق الآليات التي نصت عليها مواده، والا فلن تكون هناك مرجعية قانونية ثابتة للحكم والشعب.

● ومن جهة اخرى ستكون طريقة توزيع المساكن بمدينة زايد مؤشرا لمدى التزام الحكومة برعاية ابناء البحرين المحتاجين لها. وقد افتتحت يوم امس المرحلة الاولى (التي بلغت تكلفة بنائها ثمانية ملايين دينار اكثر من ٢٠ مليون دولار) من مشروع مدينة زايد بحضور كل من رئيس الوزراء وولي العهد. وكانت دولة الامارات العربية قد تكفلت ببناء المدينة السكنية لمساعدة ابناء البحرين. وخلال العامين الماضيين كانت هناك اشاعات بان الحكومة تعتزم توفير السكن بهذه المدينة للمستوطنين الاجانب الذين يتم تجنيسهم. ويعمل اغلب هؤلاء المجنسين الذين تتضاعف اعدادهم بشكل متواصل بوزارتي الداخلية والدفاع اللتين تمارس فيهما أبشع اساليب التمييز الطائفي. ويعاني المواطن البحريني من ازمات اقتصادية متلاحقة في ضوء تدني الاجور وغلاء المعيشة وتصاعد واضطراره للاقتراض من البنوك وشركات البطاقات المالية والضرائب غير المباشرة التي تفرض عليه. يحدث ذلك في الوقت الذي لا تزال فيه البطالة تقلق قطاعا واسعا من المواطنين، وتعبّر واحدة من أبشع مآسي الحقبة السوداء.

● من جانب آخر هناك استياء من استمرار التصنت والمراقبة الامنية على المكالمات الهاتفية والبريد الالكتروني واجهزة الفاكس للمواطنين والجمعيات الاهلية والمآتم. فهناك، حسب بعض المصادر، قسم خاص بشركة البحرين للهاتف (بتلكو) يعمل فيه موظفون اجانب فقط، ويتبع لوزارة الداخلية، يمارس التصنت والمراقبة بشكل متواصل. ويعتبر ذلك تعديا على حقوق المواطن وحرمته، فالدول الديمقراطية لا تسمح بمثل هذه الاجراءات الا وفق اجراءات قانونية صارمة تلتزم بحقوق الفرد وخصوصيته وحرمته، وتسعى في الوقت نفسه لحماية امن الوطن والمواطنين.

● ولوحظ كذلك استمرار اعتماد الحكومة على الاجانب في مجال العلاقات العامة في مقابل دفع مبالغ كبيرة. ويقدم هؤلاء خدمات متواضعة جدا للحكومة، وهي خدمات يستطيع ابناء البلاد القيام بها لخدمة بلدهم خصوصا في مجال الاعلام والعلاقات العامة. ومن بين هؤلاء اللورد جيلفورد صاحب شركة «بوليسي بارتنرشب» في لندن، الذي التقى سمو الامير في قصره لتقديم مراسل صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية، جيمس درونماند، لاجراء لقاء صحافي حول التطورات في البلاد. وكانت الحكومة قد اعتمدت خلال الحقبة السوداء على مجموعات كثيرة من المرتزقة لتحسين صورتها امام الرأي العام العالمي في مقابل مبالغ هائلة، وقد فشل هؤلاء في تقديم شيء يستحق الذكر، وفشلت في تحقيق اي من اهدافها.

١٨ اكتوبر

● قال الشيخ علي سلمان انه في الوقت الذي تتعقد فيه أمور المواطنين المولودين في البحرين هم وآباؤهم وأجدادهم عند طلب الحصول على جواز سفر، تتيسر عملية تجنيس القادمين الجدد». جاء ذلك في الندوة التي عقدت مساء امس بمأتم السهلة الجنوبية بمشاركة الاستاذ عبد الرحمن النعيمي. وشكك في صحة الارقام التي أعلنتها دائرة الهجرة والجوازات حول اعداد المجنسين. ولحل المشكلة قدّم الشيخ علي سلمان اقتراحين: ايقاف عملية تجنيس غير البحرينيين من العرب والاجانب حتى عودة المجلس الوطني المنتخب، وتشكيل لجنة من مختلف التوجهات السياسية للتحقيق في هذه القضية.

● اما الاستاذ عبد الرحمن النعيمي فقد اعتبر ان القضية واحدة من القضايا التي تربك الوضع السياسي. وتطرق لبداية الهجرة الاجنبية الى منطقة الخليج التي تصاعدت بعد اكتشاف النفط في الثلاثينات. وذكر ان علاقات بريطانيا مع الهند دفعت الانجليز للاعتماد على الكوادر الهندية والبلوشية والباكستانية لحفظ الامن نظرا لعدم ثقتهم بالمواطنين. وحدثت طفرة اخرى في معدلات الهجرة الاجنبية للمنطقة بعد حرب ٧٣ والطفرة النفطية التي أعقبتها. وقسّم العمالة الاجنبية الى عرب خليجيين وعرب من خارج المنطقة وايرانيين واجانب من القارتين الآسيوية والافريقية. وانتهى السيد النعيمي الى طرح ما يلي: لا من حل مشكلة البطالة بين المواطنين، تجنيس من يستحقون من الوافدين العرب، اعادة فتح ملف الذين تم تجنيسهم خلال الازمة لاغراض سياسية.

● ومن جهة اخرى يطالب بعض رجال الاعمال باعادة تأهيل غرفة تجارة وصناعة البحرين وابعادها عن التأثير المباشر للحكومة. جاء ذلك في ضوء انحسار حماس اعضاء الجمعية لحضور اجتماعاتها. فلم يحضر اجتماع الغرفة الذي أقيم الاسبوع الماضي سوى ١٢٨ من اجمالي السجلات المسجلة لدى الغرفة والبالغ عددها ٤٤ الف سجل. وقال احد التجار: «ان نسبة كبيرة من التجار فقدت الثقة بمجلس الادارة حيث يقوم الشخص المرشح للادارة في كل دورة قبل شهرين من الانتخابات بالاتصال بالتجار سواء لمعرفة آرائهم او شحذ هممهم وحثهم على الحضور لضمان أصواتهم». وطالب باعادة النظر في الهيكل التنظيمي للغرفة وتطوير جهازها الاداري وتوفير ادارة لمتابعة الشؤون التجارية والصناعية، ووضع برنامج عمل يهدف لتحقيق العمل والانجار وليس الوجاهة فقط، والعمل لانهاء تجارة العمالة السائبة والربح غير المشروع.

● وعلى صعيد آخر لوحظ استمرار تبعية النظام القضائي للحكومة، وعدم فصل السلطتين عن بعضهما، الامر الذي لا يمكن ان يحقق استقلال القضاء. وهناك مطالبة شعبية من جهة ووعود أميرية من جهة اخرى بفصل السلطات الثلاث وضمان استقلال كل منها عن الاخرى. وكان وزير العدل قد قدم لسمو الامير يوم امس عددا من القضاة الذين أدّوا اليمين القانونية امام سموه بمناسبة ترقيتهم قضاة بمحاكم الوزارة. وحتى الآن ما يزال القضاء تابعا لوزارة العدل المرتبطة بمجلس الوزراء. ولوحظ ان عددا من هؤلاء القضاة ليسوا بحرينيين.

١٩ اكتوبر

● ما تزال جمعية الوفاق الوطني الاسلامية (تحت التأسيس) بانتظار موافقة رسمية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وبالرغم من ان المسؤولين بوزارة العمل قد وعدوا باصدار الموافقة يوم امس الا انها تأخرت لاجل غير مسمى ولأسباب غير واضحة تماما. وكانت الادارة المؤقتة للجمعية قد تقدمت بالطلب الرسمي قبل بضعة اسابيع بعد تلميحات رسمية بالموافقة. وقال مسؤولون بالوزارة انهم ينظرون في الطلب للتأكد من بعض المواد المتعلقة بالاجراءات الانتخابية للجمعية، وانهم قد يتصلون بجهات أعلى للحصول على الموافقة. وكانت الوزارة قد منحت عددا من الجمعيات السياسية الاخرى موافقة رسمية على التأسيس.

● من جانب آخر استمرت فعاليات الباحثين عن العمل في الايام القليلة الماضية. وقامت مجموعات منهم بالاعتصام امام وزارة العمل مطالبين بتوفير فرص العمل لهم، وحدثت بعض المشادات مع قوات الامن التي كان بعض أفرادها يستفزون المشاركين في الاعتصامات. وتدخل بعض الرموز لتهدئة الوضع ومنع تفاقم المسألة. وتواصل الاهتمام بهذه القضية من جانب خطباء المساجد خصوصا في خطب الجمعة هذا اليوم، ومن قبل الصحافيين وأصحاب الاعمدة. وقد حدث شيء من الانفراج النسبي بتعيين اكثر من ٥٠٠ مدرس بحريني لوظائف بوزارة التربية والتعليم، ولكن المشكلة الاساسية المتمثلة في وجود اكثر من مائتي ألف عامل اجنبي لا تزال تشكل عقبة حقيقية تعوق حل أزمة البطالة، وهي

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ٢٠٠١

مشكلة ما يزال القرار السياسي الرسمي يتحاشاها. وصدر اليوم بيان عن الشيخ محمد علي المحفوظ، الامين العام السابق للجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، تطرق فيه الى مشكلة البطالة مطالبا بحل سريع لها.

● وفي الوقت نفسه تشهد البلاد هذه الا يام احتفالات شعبية واسعة لاحياء مناسبات دينية عديدة. ويشارك آلاف المواطنين في هذه الاحتفالات مستفيدين من اجواء الانفراج الامني النسبي الذي يسود البلاد منذ مطلع هذا العام. وسوف تستمر الاحتفالات الشعبية حتى منتصف شهر شعبان. ويتخلل هذه الاحتفالات كلمات تتطرق الى الاوضاع السياسية في البلاد ومشكلة البطالة والتجنيس، بالاضافة الى أزمة افغانستان. وقد تطرق خطباء المساجد في خطب الجمعة هذا اليوم لهذه القضية وسط اهتمام جماهيري ملحوظ.

● ولوحظ من جهة اخرى تصاعد النشاط النسوي في الفترة الاخيرة، وهي ظاهرة ايجابية شجعتها اجواء الانفتاح. ويتوقع الاعلان قريبا عن تشكيل الاتحاد النسائي البحريني الذي سوف يضم جميع الجمعيات النسائية ولجان المرأة بالاندية والجمعيات المهنية والشخصيات النسائية المستقلة. ويأتي ذلك ليترجم مطلبا رفع منذ السبعينات من قبل المرأة البحرينية للدفاع عن حقوقها وتحسين اوضاعها في المدينة والقرية. وتأمل نساء البحرين ان يتم تعيين الاتحاد المرتقب عن طريق الانتخاب الحر وليس بالتعيين. وفي هذا الاطار سوف تشارك المحامية جليلة السيد في ندوة بمنطقة سار حول المرأة البحرينية ومستقبل العمل النسوي في البلاد.

٢١ اكتوبر

اعتبر عدم تدخل قوات الامن لفض المظاهرة التي خرجت يوم الجمعة الماضية ظاهرة صحية وتعبيرا عن ادراك لاهمية السماح بحرية التعبير والتجمهر والتظاهر. وكان بضع مئات من المواطنين قد خرجوا بعد صلاة الجمعة في مسيرة احتجاجية على الغارات الامريكية على أفغانستان. وانتهت التظاهرة بعد ساعة واحدة بدون مشاكل. ورفع المتظاهرون شعارات تندد بالسياسة الامريكية الداعمة للكيان الاسرائيلي. وهناك رأي عام في البحرين يندد بالارهاب وفي الوقت نفسه يعارض ضرب افغانستان. وتعم حالة من القلق بين المواطنين بسبب غموض الوضع واحتمالات توسع دائرة الازمة الحالية. وكانت موجة من الهلع قد اربكت الوسط التجاري في المنامة يوم امس خوفا من وصول مرض الجمرة الخبيثة «الانثراكس» الى البلاد. فقد اتصلت ادارة مكتب شركة امريكان اكسبرس بوزارة الصحة لتخبرها بوجود مسحوق ابيض على الارض. ولكن اكتشف ان ذلك المسحوق لم يكن سوى مسحوق تبييض القهوة (مسحوق حليب).

● ومن جهة اخرى أصدرت لجنة المدرسين العاطلين عن العمل يوم امس بيانا يدعو الى تضامن جهود الخريجين العاطلين للمطالبة بحقهم العادل في التوظيف. وجاء في البيان ان اللجنة «تقف داعمة ومؤيدة لاي اسهام حقيقي يتحرك في اتجاه حل ازمتهم». ودعت الى «التعاون بين مختلف الجهود التي تبذل في طريق هذه المطالبة والعمل على التنسيق المشترك». وقررت اللجنة القيام بعدة خطوات منها: انهاء نمط الحلول المنقوصة لأزمة الخريجين العاطلين، المطالبة بقرار سياسي حاسم يتخذه سمو الامير، والتحلي بالتريث واليقظة.

● وفي اطار التعاطي مع مشكلة البطالة، قال رئيس الوزراء في لقائه مع اعضاء مجلس ادارة جمعية العمل الوطني الديمقراطي بان حكومته تعمل على اكثر من صعيد لتوفير فرص عمل للمواطنين. وقال ان من بين ما تبحثه الحكومة مشروعا يقتضي بحصر عدد من المهن على المواطنين البحرينيين فقط مثل السياقة. لكنه فاجأ الحاضرين عندما تطرق الى مشكلة الفري فيزا. وقال: «انا شخصيا لا أفهم ماذا يعنون بهذه التسمية، ما أعرفه ان كل وافد دخل البحرين ويعمل فيها تم ذلك من خلال ارادة البحرينيين وبتأشيرات استخرجوها لهؤلاء الوافدين. وبالتالي فاذا كانت هناك مشكلة اسمها الفري فيزا فاصحاب الاعمال هم الذين يتحملون مسؤولية حلها، وهم الذين استقدموا هؤلاء الوافدين وتركوهم يعملون او يبحثون عن عمل في الاسواق» وكان هناك أمل بان تتصدى الحكومة لهذه المشكلة بسياسة واضحة وقرارات حاسمة وليس بادعاء عدم وجود دور للحكومة في قيامها، وان مشكلة حلها مسؤوولية رجال الاعمال. فالمعروف ان القريبين من الحكومة، أو الموالين لرموزها هم المتورطون في مسألة الفري فيزا بهدف لتحقيق مكاسب مالية كبيرة، وبالتالي فالحكومة مسؤولة بشكل مباشر عن اجراءات جديدة لانهائها، ولن يستطيع رجال الاعمال حلها بدون قرار سياسي حاسم.

٢٤ اكتوبر

● ما يزال وفد لجنة الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة يواصل اعماله في البحرين بمقابلة المسؤولين الحكوميين وبعض الفعاليات الاخرى. وقد أحيطت الزيارة بالسرية الكاملة من قبل الحكومة، فلم يعلن عنها شيء في الاعلام المحلي ولم يصدر بيان رسمي بشأنها. وقد يعود ذلك لخشية الحكومة التي ما تزال بأيدي الحرس القديم، من محاولة ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب خلال الحقبة السوداء الاتصال بالوفد لاطلاعه على معاناتهم خلال ربع القرن الماضي. وكانت الحكومة قد رفضت السماح بزيارة الوفد في السنوات السابقة، ولم توافق عليها الا في مقابل سحب مشروع قرار دولي في ١٩٩٨يدين سياسة الاعتقال التعسفي التي تمارسها اجهزة الامن البحرينية. وبرغم الموافقة المبدئية آنذاك على الزيارة فقد ماطلت الحكومة وكررت تأجيلها حتى الآن.

● علم ان المواطن احمد رضي من منطقة السنابس استدعي من قبل وزارة الاعلام ووجه اليه تحذير من الاستمرار في ارسال التقارير الاعلامية لقناة «المنار» اللبنانية بالنمط الذي تتم فيه الآن. ومارس التحقيق معه باسلوب غير لائق الشيخ خليفة بن عبد الله آل خليفة مدير الاعلام الخارجي. وما تزال وزارة الاعلام تمتنع عن اطاء التصريح الرسمي لقناة المنار اللبنانية وقناة الجزيرة القطرية، وترفض النظر في الطلبات المرفوعة بشأن اعتماد مراسلين محليين. وهناك انتقادات شديدة لوزير الاعلام الحالي، نبيل الحمر، لعدم كفاءته وعدم قدرته التعاطي مع المشروع الاصلاحي بطرح سياسة اعلامية مناسبة.

● وفي اطار الفعاليات الشعبية المستقلة يقيم اتحاد الطلبة البحرينيين (تحت التأسيس) الاسبوع المقبل ندوة بعنوان: «العمل الطلابي، مسيرته وأهميته»، يمشاركة كل من المحامي عبد الشهيد خلف والاستاذ فؤاد سيادي، احد رؤساء الاتحاد الوطني لطلبة البحرين سابقا. وسوف تقام الندوة بقاعة نادي السنابس. كما تقيم جمعية المستقبل النسائية ندوة بعنوان: «المرأة والوعي السياسي» يشارك فيها كل من المحامية جليلة السيد والسيد ضياء الموسوي، وذلك بقاعة نادي سار الثقافي والرياضي. وصدر عن المؤتمر الشبابي الاول الذي انعقد بقاعة نادي السنابس بيان ختامي دعا الى: التأكيد على الحاجة للوعي السياسي، ودعوة الشباب والشابات لترتيب الاولويات والالتزام بالوسائل القانونية في العمل، والمشاركة الفعالة في الجمعيات والنوادي والمؤسسات العلمية والتعليمية، وتكوين اللجان الطلابية في المناطق المختلفة، ودعوة الرموز الدينية والفكرية للتركيز على حاجات الشباب.

● وفي خطوة لها دلالاتها الايجابية قام صندوق باربار الخيري بتكريم المتفوقين من الطلبة والطالبات، وهي خطوة تستحق التشجيع لانها وسيلة عملية لتشجيع التفوق العلمي والتحصيل المعرفي في البلاد.

● وفي ضوء انتخابات غرفة التجارة والانتقادات التي وجهت اليها في الفترة الاخيرة، يتمنى المواطنون ان يمارس مجلس الادارة الجديد، بالتنسيق مع وزارة العمل، دورا ايجابيا خصوصا في مجال تقليص العمالة الاجنبية وتوفير فرص عمل لآلاف العاطلين البحرينيين. وهناك مطالبة بوضع حد أدنى للاجور كخطوة على طريق خفض العمالة الاجنبية. جاء ذلك في ختام ندوة «البطالة ودور الشركاء الاجتماعيين» التي نظمتها اللجنة العامة لعمال البحرين مؤخرا بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة.

٢٦ اكتوبر

● في تطور مثير أكد مصدر رسمي اماراتي ضلوع جهاز الموساد الاسرائيلي في تزييف العملة البحرينية. وقال اللواء ضاحي خلفان تميم قائد عام شرطة دبي في محاضرة له في المسرح القديم بكليات الطالبات حول التوزيع الجغرافي للجريمة في دبي «ان شرطة دبي حققت خلال الصيف الماضي مع اشخاص ثبت توظهم مع جهاز الموساد الاسرائيلي، حيث توصل رجال اجهزة الامن الى اكتشاف وجود أياد للموساد تتحرك داخل الدولة». وأشار الى «ان واقعة تزييف العملة البحرينية كشفتها شرطة دبي، وتم خلالها انتقال ١٨ طنا من ورق العملة من مخازن بريطانية الى الارجنتين حيث طبعت هناك، ثم حولت من دولة لاخرى كشفت عن ضلوع جهاز الموساد واسرائيل فيه، ووجود عمليات لها في المنطقة». وتم اكتشاف ذلك بعد العثور على صورة مع المتهم بالتهريب تجمعه مع الاسرائيلي ليفي كانت دليلا كافيا لاثبات الصلة بالجريمة. وكانت حكومة البحرين قد افرجت هذا الشهر عن ثلاثة اشخاص معتقلين في اطار هذه القضية، ولم تكشف ملابسات القضية.

منح الرئيس الامريكي، جورج دبليو بوش البحرين صفة «الحليف الكبير» من غير اعضاء حلف الناتو. وطبقا لهذا التصنيف فان قانون الدعم الاجنبي الامريكي يسمح للبحرين بالمشاركة بشكل اكبر في التدريب العسكري الامريكي ويمنح البحرين مرونة اكبر في شراء اسلحة الدفاع الامريكية. ومن بين الدول التي تحظى بهذا التصنيف مصر والاردن واسرائيل. وجاء ذلك خلال اللقاء الذي تم بين ولي عهد البحرين، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة والرئيس بوش في واشنطن. وقال الشيخ سلمان بعد خروجه من اللقاء الذي استمر ١٥ دقيقة: «سوف تستمر الهجمات (ضد افغانستان) حتى تنتهي المهمة». وذكر مصدر مطلع ان تلفزيون البحرين استلم توجيهات رسمية بعدم بث صور معاناة الشعب الافغاني الناجمة عن القصف الامريكي، لان ذلك انعكاسات سيئة بين الناس. وتعتبر البحرين مركزا للاسطول الخامس الامريكي في المنطقة.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الامريكية مقالا طويلا كتبه ياروسلاف تروفيموف حول البحرين في عددها الصادر يوم امس. وجاء في المقال «ان ايديولوجية الاسلاميين البحرينيين ليست متطرفة او عنيفة مثل التي يحملها السيد بن لادن او الجماعات الاسلامية المتطرفة في مصر والجزائر». واضاف: «تبدو البحرين حتى الآن قصة نجاح نادرة في منطقة ناضلت لمواجهة صعود مشاعر اسلامية متطرفة وقاومت التغيرات الديمقراطية التي انتشرت في باقي العالم». واضاف: «ان امام البحرين طريقا طويلا للديمقراطية الحقيقية. فالامير، الشيخ حمد الذي تخرج من «كلية الخدمة العامة وقيادة الجيش» في ليفنورث بكنساس، ما يزال يضع قوانين البلاد... و حتى قيام الانتخابات الفعلية، يقوم الامير بتعيين اعضاء مجلس الشورى، وهناك مخلفات من آلة القمع الحكومية مثل رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، عم الشيخ حمد، الذي كانت بيده الامور عندما قمع المعارضون». واضاف: «بعد فترة قصيرة من استلامه السلطة، قام (الامير) بازالة ايان هندرسون، الرئيس البريطاني للشرطة السرية، الذي اتهم من قبل مجموعات حقوق الانسان بالتعذيب الذي ادى الى قتل بعض المعتقلين. ولكن ما يزال على رأس اجهزة الامن ضباط بريطانيون واردنيون، وشرطة من باكستان برتب أقل».

من يوقف التطرف

لم يكن متطرفا يوما، بل ناشطا من اجل حياة آمنة في بلده، يطالب بأدنى مقومات الحياة الكريمة، يدافع عن حقوق المسحوقين من ابناء جلدته، يرفع صوته مستنكرا سياسات القمع والاستبداد، يصرخ من أعماقه من أجل الحرية والكرامة، رافعا صوته من اجل نصرة المظلومين والمستضعفين. قضى سنوات من عمره يستشعر آلام المحرومين وأنّات المعذبين في غياهب السجون. مارس كل ما يملك من وسائل سلمية لتحقيق ما يوفر له حياة متواضعة في ظل قانون يساوي بين من يعيش على ارضه. لم يعرف التطرف يوما، فالمدرسة الفكرية التي انتمى اليها تتسم بالاعتدال والاستقامة والتعقل. وقف ضد دعوات الغلو والتطرف، واعتبر ان الاسلام يحترم الانسان وروحه وماله وعرضه، ولا يقبل بانتهاك حق من حقوقه، فلقد كرّم الله بني آدم جميعا وحرّم سفك الدماء وانتهاك الحرمات. هذه من قواعده الفكرية التي ينتمي اليها منذ نعومة اظفاره. كان معلمه في المسجد يطرح بوضوح لا يقبل اللبس رسالة الاسلام الانسانية وحرصها على المساواة بين ابناء الجنس البشري. ترعرع على هذه المفاهيم ولم يتأثر بمن يفهم الدين من خلال أقوال غير موثقة وأحاديث آحاد غير واضحة الاسناد.

وقف حائرا امام ما يجري حوله من احداث جسام. يتصفح بطون كتب الحديث والكلام، فلا يجد فيها سوى ما يؤكد هذه المفاهيم ويمنعه من الابتعاد عن الخط السويّ. أصبح يسأل نفسه: كيف يتحول الانسان من مخلوق وديع الى محب للقتل ومولع بأعمال العنف؟ هل هناك في تعليمات دينه ما يدفعه لذلك؟ من المسؤول عن حالة الضياع التي يعيشها شباب هذه الامة، فيصبح مولعا بالعنف والتمرد والتطرف؟ يتذكر صديقه الذي ترعرع معه منذ صباه، وكان لا يفقه من الدنيا سوى البذخ والترف، فاذا به اليوم «ارهابي» يكرس حياته لمواجهة من يعتقد انهم سبب شقاء امته، وضياع قضيته. ما هي القوة التي استطاعت ان تؤثر على هذا الصديق العزيز لتحوله الى واحد من المستعدين لقتل انفسهم من اجل قتل الآخرين؟ هل يستحق اولئك الابرياء الذين كانوا يعملون في مركز التجارة العالمي بنيويورك ان يخسروا حياتهم؟ ما هي الظروف التي دفعت مثل هذا الشاب الوديع ليصبح مقاتلا شرسا عاشقا للموت ومحبا للعنف؟ يتنفس بصعوبة والكآبة تملأ كيانه والاسى يحتوي كل نفسه ومشاعره. ما معنى ان يتحول شباب هذه الامة الى قنابل موقوتة تدمر أصحابها وكل من هو قريب منهم؟ في هذه المعمعة يبدو كل شيء متداخلا بشكل غريب، حتى ليصعب فك اجزائه ومقوماته.

عاش هذا الصديق ضائعا في طريق يوجهه قوم يجهلون وجودهم وهدفهم وموقعهم في خريطة الكون، ومكانهم في عالمهم الصغير الذي يعيشون في كنفه. ومنذ ان بدأ يعي ما حوله اصبح يرى مشاهد الكارثة تلوح امامه، فاخوته في فلسطين يذبحون كل يوم بمدية الجلاد الاسرائيلي، مدعوما بالمال والسلاح الامريكيين، يصرخون فلا مجيب ويستغيثون ولا من مغيث. صعب هو الموقف الذي يجد نفسه فيه. لماذا يصر الامريكيون على دعم القتلة والسفاحين والمحتلين؟ لماذا يتغاضون عن استغاثات شعب اعزل لا يطالب بشيء سوى ان يعيش حرا في بلده وان يمنع المحتلون من بناء المستوطنات واحتلال ما بقي من ارضه. يطالب حكامه بان يحملوا امانة الامة، ويدافعوا عن كيانها وقوتها وكرامتها، فيواجه بالقمع والتنكيل. دخل السجن مرارا، والتحق بمعسكرات التدريب في عدد من الدول الواقعة تحت الاحتلال الاجنبي، فسمع من القائمين على تلك المعسكرات الكثير، حتى تحول من شاب وديع يكره العنف الى رجل مقاتل لا يرى حلا لازمات امته الا بالمواجهة والقتال والكفاح المسلح. لم يكن ارهابيا بطبعه بل اكتسب تلك الصفة بسبب الظروف التي عاشها وهي ظروف من شأنها ان تؤدي الى المزيد من المشاكل والتأثير على ابناء الجيل القادم. انها تعبير عن حالة اليأس والقنوط من التوصل الى حلول لمشاكل المسلمين بعد عقود من التراجع والتخلف والهوان.

ليس في قاموس هذا الدين قتل الابرياء، ولا التطرف في طرح المفاهيم والقضايا، فاذا حدث شيء من ذلك فهو من اجتهاد بعض البشر الذين تفاعلت تجاربهم لتوصلهم الى هذا المنزلق الخطير في التفكير. لقد أدرك هذا الشاب خطورة الابتعاد عن التفكير السوي، والانضواء تحت راية التطرف والعنف. ويعلل ذلك بالظروف التي عاشها والممارسة التي اكتوى خلالها بحقائق الواقع. فهناك من اعداء هذه الامة من يضع الزيت على النار ليشعل نارا لا تبقي ولا تذر. عنوان المأساة اليوم يتلخص بوجود أسباب للتطرف والعنف والارهاب، واستعداد لدى افراد او مجموعات للاستجابة لسياسات الاضطهاد والاستضعاف والهيمنة السياسية والعسكرية، والتضحية بانفسهم ومن حولهم لاشعال حرب يعتقدون انها ستقضي على المستغلين والمستبدين. انه يعتقد بخطورة هذا المنطق ولكن من يستطيع ان يقف بوجه دعاته؟ عندما تغيب الحكمة يسوء التصرف ويعشعش التطرف ولا يبقى للعقل مجال ولا للمنطق دور. فمن يوقف المأساة؟

ضد الارهاب والحرب

صدّقيني وكذّبي الواشيات ... واحضني الارض واهجري الناطحات
واركبي البغل ان أردت اصطيافا ... واحذري من مغبة الطائرات
وابحثي في اليباب عن كل خير ... بعد ان عزّ في الحمى والفلاة
أي دهر نعيشه أي كرب ... أي خوف يحيط بالكائنات
أترى الارض بعد تلك الرزايا ... تعرف الامن او نعيم الحياة
طالبان تخبطت في خطاها ... فانتهى امرها الى الانفلات
فهي مشدودة لفكر عقيم ... ليس يرضى به كبار الثقاة
فيه جهل مركب وجمود ... وعناد ينوء بالثغرات
فانبر ضد حكمها صانعوها ... يتبارون في وضيع الصفات
فوق كابول بالصواريخ قصفا ... ومزار الشريف ثم هرات
والاساطيل تحمل الموت حربا ... قنبلات فتاكة بالمئات
وعلى كل ربوة بكاء الثكالى ... وعويل لها بكل الجهات

ربة العشق فيك كل الصفات ... لملمي الشمل بعد هذا الشتات
ودّعي من حياتنا كل ماض ... واستعدي لكل ما هو آت
لا تخافي من عاذل او حسود ... ان ما بيننا حديث السراة
في سمانا نجوم خير وشر ... وكلانا يرنو لحبل النجاة
فمحياك للعدالة بشر ... فليكن طالعي أفول الطغاة
أتمنى ان لا تطول الرزايا ... كي يعافى الورى من الويلات
أيها الجالسون فوق الكراسي ... مثل عزى جلوسكم واللات
أنتم الظالمون فوق البرايا ... كنتم في العباد شر الولاة
حرب واشنطن ستقضي عليكم ... فاستفيقوا قبل الفنا من سبات
انها رغم قولهم لضروس ... تقتل الابرياء والمنشآت
فلنقلها صريحة بثبات ... اننا ضد مجرم او عاتي
ننشد العدل في الورى وسلاما ... ليسود الوئام بالصلوات

استقرار الخليج مرتبط بما تتمخض عنه الحرب - التتمة من ص ١

وسياسيا وأمنيا له تبريراته، وهو امر مفهوم حتى لدى العقلاء من الامريكيين انفسهم. ولكن سيطرة اليهود على القرار السياسي في واشنطن أصبح من القوة والتأثير ما يجعل استهدافه امرا غير ممكن بسهولة. ويأمل العقلاء ان يظهر في واشنطن من يستطيع ادارة سياسة امريكا لتنأى بنفسها عن الارهاب الاسرائيلي الذي هو اساس التوتر في المنطقة وعنوان التحدي للقرارات الدولية.

ان دول الخليج اليوم ليست في موقف تحسد عليه. فهي من جهة مضطرة لدعم الموقف الامريكي مع علمها ان السياسة الحالية لواشنطن غير كفيلة بالقضاء على الارهاب، بل ستؤدي الى اثارة مجموعات جديدة للتمرد على الارادة الامريكية والدخول في حلقة جديدة من العنف والعنف المضاد. وهي من جهة اخرى مطالبة بعدم اقرار سياسة الانتقام واستهداف الدول الاخرى التي قد لا تشاطر الولايات المتحدة نظرتها للسياسات الاقليمية في الشرق الاوسط. فما يجري في ارض فلسطين هذه الا يام من اعمال وحشية اسرائيلية تستهدف المدنيين والسياسيين على وجه السواء، مؤشر لتداعي اخلاقية المواجهة لدى قوات الاحتلال الاسرائيلية. مطلوب من واشنطن، اذا ارادت ان توفر لموقفها قدرا من الدعم العربي، ان تعيد النظر في سياساتها تجاه قوات الاحتلال الاسرائيلية عل يوجه الخصوص، وكذلك تجاه القضايا الاقليمية والمحلية. لقد كان مشهد الدبابات الاسرائيلية وهي تقصف المنازل الفلسطينية وتفتك بالآمنين، مثيرا للاذى الشديد. وكذلك كان مشهد الصواريخ التي استهدفت مكاتب الفلسطينيين وسياراتهم ومزقت أجسادهم جريمة استفزازية صارخة لا يمكن التغاضي عنها ولا السكوت عليها. ومع وجود ضغط امريكي هاديء فان العرب يشعرون بان واشنطن غير جادة في لجم جماح الكيان الاسرائيلي الغاشم، وغير مستعدة لتقليم اظافر قوات الاحتلال، ذلك هدف كبير ولكنه بعيد المنال خصوصا في ضوء التحدي والتحدي المضاد بين اطفال الحجارة وقوات الاحتلال المدججة بالسلاح الامريكي.

ان مشكلة الارهاب تتحدى المجتمع الدولي اليوم، وهذا التحدي لا يمكن رده بالعنف، لان العنف لا يؤدي الا الى العنف. ويمكن معالجة الارهاب بمعالجة اسبابه ودوافعه. وبدون ذلك فسوف تبقى اساليب العنف المتبعة ضده غير قادرة على منع حدوثه. فالسعودية مثلا، وهي الدولة التي ينحدر منها بن لادن، مطالبة بفتح قنوات الحوار مع المجموعات الدينية والسياسية الناشطة في البلاد، وذلك بلحاظ لجم تطلعات العنف لدى رموزها في الوقت الحاضر على الاقل. فالحوار هو الطريق للتفاهم والتعاون والعمل المشترك لازالة عقبات الارهاب الخطيرة. لقد أصبح العالم أكثر خطورة وأقل امنا لمعيشة البشر، ووجود مجموعات بشرية نائية لها عاداتها وأخلاقها من شأنه ان يبرهن على ضرورة مد الجسور معها والتفاهم بلغة عصرية حول ظروفها واحتياجاتها. ان من الواضح ان غياب التفاهم داخل مجتمعاتنا من اسباب الاحتقان الذي أدى في بعض الحالات الى اعمال عنف وعنف مضاد، وهي ظاهرة استغلتها القوى الاخرى لتثبيت موقعها في ما بيننا. والحكمة تقتضي ان يتصدى من يهمهم الامر لظاهرة العنف في العالم بروح منفتحة وقلوب واعية لكي يستوعبوا اسبابه ويواجهوها بحكمة وعقل.